المركز الجامعي مغنية

معهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية

موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك

الأستاذة : تيانتي مريم

السنة الجامعية : 2021 – 2022

تمهيد :

إن لدراسة تاريخ القانون أهمية متزايدة منذ القرن 19 و الفضل في ذلك يرجع إلى جهود المدرسة التاريخية التي ظهرت في ألمانيا منتصف ذلك القرن على يد سافنيه لقوله :" القانون ليس وليد رأي واحد أو ساعة واحدة أو يوم واحد بل وليد التاريخ و تداول الأيام و العصور " .

فالقانون هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم سلوك الفرد داخل الجماعة و يترتب على مخالفتها جزاء، و هذا الجزاء هو الذي يفرق بين القواعد القانونية و القواعد الأخرى ، إذ لا يطلق اسم القانون على القواعد التي لا تكون مصحوبة بالجزاء المقرر عند مخالفتها ، ومثال ذلك القواعد الأخلاقية و قواعد المجاملات فهي لا تدخل في نطاق القانون ولا تعتبر قواعد قانونية لأن الأفراد غير مجبورين على إتباعها وإنما يترتب على كل من يخالفها تأنيب ضمير هو احتقاره من الجميع[1] .

وعليه فإن الدراسة القانونية لا تقتصر على دراسة القانون في حاضره فحسب بل تمتد إلى ماضيه و مستقبله وهذا هو نطاق علم القانون الذي يحتوي على ثلاث أنواع من المواد :

القانون الوضعي وهو الذي يهتم بدراسة القواعد القانونية الحاضرة و المعاصرة .

و تاريخ القانون الذي يهتم بدراسة القانون من حيث التطورات التي بها المصادر و النظم القانونية حتى وصلت إلينا بحالتها الحاضرة .

---

[1] عكاشة مجمد عبد العال ،طارق المجذوب ، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004 ، ص 6.

و علم التشريع الذي يهتم بدراسة القانون بالنسبة لمستقبله لتحسين الوضع الذي هو عليه اليوم[2] . -

لكن نحن و ما يهمنا هو دراسة تاريخ النظم القانونية حيث يرى بعض الباحثين أن نشأة القانون وتطوره مرت بأربع مراحل وهي :

مرحلة الإنسان الذي عاش في جماعات صغيرة متضامنة عن غيرها من الجماعات الأخرى ، وحتى تدافع عن نفسها كانت القوة هي التي تنشئ الحق و تحميه ، وهذا معناه وجود التبعية و الخضوع لرئيس القبيلة ذو السلطة المطلقة فكان الفرد المعتدي يوقع عليه العقاب طرد الجاني من الجماعة أو القصاص أو تسليمه لأهل المجني عليه .

وبتطور المجتمعات لجأ رؤساء الجماعات إلى الكهنة ورجال الدين لحل المنازعات فازدادت قوتهم حكما وإلزاما و بذلك حلت العقوبة بالتحكيم محل الانتقام الفردي[3] .

وتليها مرحلة التقاليد الدينية ففي هذه المرحلة عبد الإنسان آلهة مختلفة كالظواهر الطبيعية و الحيوانات و غيرها وكان يخشى غضبها و الكاهن هو من يتولى القيام بالشعائر الدينية و هكذا أصبحت معظم الأحكام تنسب للآلهة مما أكسبها قوة الإلزام و استمرت هذه المرحلة إلى غاية الأ لف الرابعة قبل الميلاد .

وبعدها مرحلة التقاليد العرفية حيث يرجع ظهور العرف إلى تطور المجتمع من النواحي الاقتصادية و السياسية و الفكرية، و العرف هو

---

[2] مريم عمارة ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – القوانين الإسلامية – القوانين الجزائرية) ، دار بلقيس للنشر ، الجزائر ، 2014 ، ص 5 .

[3] عكاشة محمد عبد العال ، طارق المجذوب ، المرجع السابق ، ص 21.

عادة درج عليها المجتمع و استمرت لفترة طويلة حتى اكتسبت صفة الإ لزام.

غير أنه بعد اكتشاف الكتابة دونت المجتمعات قوانينها فانتشرت و تطورت بسرعة[4] .

وعلى العموم فالقانون كان لنشأته عوامل منها ما كان عقائدي أو اقتصادي أو اجتماعي .

فالعامل العقائدي والمتمثل في اندهاش الإنسان أمام هذا الكون مما أدى إلى تعدد المعبودات ، فقد عبد الشمس والقمر والنجوم و الحيوانات ، فامتدت اعتقاداته إلى الأفكار المجردة وكانت هناك معبودات كثيرة عرفت بأسماء مختلفة و شيدت لها المعابد وعين لها الكهان و سنت لها قوانين لحماية امتيازاتها وكانت هذه القوانين مستوحاة من تصور تلك المجتمعات عن تلك المعبودات و أفضالها[5] .

بينما العامل الاقتصادي لكل مجتمع ظروفه الاقتصادية ، فقد تتغير الظروف الاقتصادية في المجتمع فيؤدي تغيرها إلى تطور في المجتمع ، و لما كان القانون عبارة عن القواعد العامة الملزمة التي تنظم الروابط الا جتماعية ، فإن هذه القواعد تتأثر بالتطور الاقتصادي في المجتمع ، كما أنها قد تؤثر فيه[6] .

فالعلماء قسموا المجتمع القديم اقتصاديا إلى ثلاث مراحل :

---

[4] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2012 ، ص 11 .
[5] صلاح الدين جبار ، المرجع السابق ، ص 9 .
[6] عبد الناصر توفيق العطار ، الوجيز في تاريخ القانون ، مطبعه السعادة ، القاهرة ، 1970 ، ص 144.

- مرحلة البحث عن الطعام وما يلتقطه من الطبيعة من زرع و ثمار .
- مرحلة الصيد و الرعي .
- مرحلة المجتمع الزراعي[7] .

أما عن أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية فهي تهدف إلى دراسة القانون إلى الكشف عن نشأته و مصادر نظمه المختلفة و أسباب تطوره في الأمم القديمة .

أما من الناحية العملية و العلمية ، بمعنى التعرف على البيئة السياسية و ا لاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي نشأت فيها تلك القوانين ، ثم استخلاص المبادئ التي خضعت لها تلك النظم القانونية ، ومن ثم يتسنى لنا الكشف عن حاضر القانون و ماضيه ، ومدى ملاءمتها لأوضاع المجتمع المتغيرة ، و تبيان أوجه الشبه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة [8].

وعليه نستنتج أن القانون في جوهره عبارة عن مرآة تعكس حضارة مجتمع معين في زمن معين وعلى هذا الأساس سنطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم الحضارات التي أثرت على تطور القانون و التي بفضلها وصل إلى ما هو عليه اليوم؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سنتبنى الخطة الموالية :

الفصل الأول : النظم القانونية في العصور القديمة

الفصل الثاني : النظم القانونية في حضارة مابين النهرين

---

[7] صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية و الإسلامية ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2001 ، ص 13 .
[8] أرزقي العربي أبرياش ، مختصر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (القديمة – الإسلامية – الجزائرية) ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 5 .

الفصل الثالث : النظم القانونية في مصر الفرعونية

الفصل الرابع : النظم القانونية عند اليهود

الفصل الخامس : النظم القانونية عند الإغريق (اليونان و الرومان)

الفصل السادس : النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

الفصل السابع : النظم القانونية في الجزائر

الفصل الأول : النظم القانونية في العصور القديمة

يقصد بالعصور القديمة ، العصور التي كان أفرادها يعتمدون في حياتهم على الأعشاب و التقاط الثمار ، القنص ، اصطياد السمك .

وعلى عكس المجتمعات البدائية التي لم تترك أثرا على نمط عيشها فإن المجتمعات البدائية المعاصرة قد سمحت للبدائيين باكتشاف نظمها الا جتماعية و القانونية .

المبحث الأول / الحياة الاجتماعية في العصور القديمة :

عرفت المجتمعات القديمة ظاهرة الرق و انتشار الطبقية وهذا يرجع إلى انتشار الحروب و النزاعات وقد استغل الطرف المنتصر العبيد في زراعة ا لأرض ورعي الماشية وعلى هذا الأساس التي هي أساس الحياة الا قتصادية آنذاك لكن الملاحظ ونظرا لقسوة الحياة و طبيعة الظروف المعيشية فقد صعب التمييز بين الطبقتين فلا اختلاف في لبسهم و أكلهم[9] . و إلى جانب الطبقتين السالفتين وجدت الطبقة الثالثة و هم أصحاب الحرف من صناع الفخار ، الحرير ، إلا أنهم كانوا محتقرين و منبوذين ولا تجمعهم بالأحرار صلة حتى المصاهرة .

أما عن الحياة الدينية ، كان الاعتقاد الغالب وجود اله واحد لكن طبيعته مختلفة (حيوان ، ظاهرة طبيعية) ، كما ساد الاعتقاد لدى المجتمعات البدائية ببقاء الروح بعد الموت و انتقالها إلى عالم آخر غير بعيد عن عامل الأحياء[10] .

---

[9] فاضلي ادريس ، المدخل إلى تاريخ النظم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 37 .
[10] فاضلي ادريس ، المرجع السابق ، ص 37 .

المبحث الثاني / نظامي الأسرة و الزواج

و من خلال هذا المبحث سنتناول :

المطلب الأول ـ شكل الأسرة :

من المعروف أن الأسرة أقدم خلية في التاريخ و لطالما تكونت من الاب ،ا لام ، الابناء ، مع إمكانية تعدد الزوجات.

كما عرفت هذه المجتمعات الأسر الممتدة والتي تضم أعدادا كبيرة من الأ فراد و رب الأسرة هو الأكبر سنا.

أما عن النسب فقد كانت كثير من المجتمعات القديمة تنسب أبنائها لأمهم لا لأبيهم .

المطلب الثاني ـ الزواج :

عرفت هذه المجتمعات أنواع مختلفة من الزواج أهمها :

- **زواج البدل :** أي أن يزوج الشخص قريبته لآخر مقابل أن يزوجه هذا الأخير قريبته .
- **زواج المهر :** وكان كثبر الشيوع آنذاك مع اختلاف طبيعة المهر[11] ، ويدفع لأقارب الزوجة .
- **زواج الخدمة :** يلتزم فيه الزوج بأداء خدمات لحساب أسرة الزوجة.
- **زواج الأسر و الاختطاف :** غالبا ما ينتج عن الحروب اختطاف

[11] في المجتمع الرعوي يكون عدد من رؤوس الحيوانات ، و في المجتمع الزراعي يكون بتقديم بعض الخدمات الزراعية لأسرة زوجته.

القبيلة المنتصرة لنساء القبيلة الخاسرة فيتم الزواج من تلك النسوة عنوة دون رضائهن ودون تقديم مهر لهن .

كما قد يتم الاختطاف لإجبار أهل العروس الموافقة ومباركة الزواج من المختطف[12] .

- **زواج الأخذان :** بالنسبة للتعدد لم يكن حكرا على الرجل بل سمح للمرأة في بعض المجتمعات من الجمع لأكثر من زوج و معناه أن يتخذ المتزوج سواء كان رجل أو امرأة عشيقا له[13] .

المطلب الثالث ـ التجريم في المجتمعات القديمة :

إن الجريمة قديمة قدم الإنسان وقد عرفت المجتمعات القديمة الجرائم من أهمها :

الفرع الأول / القتل : من أقدم الجزاءات التي قررتها المجتمعات القديمة بالنسبة لجريمة القتل ، (الثأر ـ الإعدام ـ الاعتداءات البدنية) .

أولا / الثأر

نظرا لعدم وجود سلطة عليا تتكفل بتطبيق الجزاء فقد كان الفرد يطبق القانون بنفسه أي الانتقام من القاتل مباشرة خاصة إذا كان الفرد من قبيلة أخرى و يقتصر الثأر على القتل العمد دون القتل الخطأ وفي حالة هروب القاتل يؤخذ الثأر من أحد اقاربه.

ثانيا / الإعدام

بظهور سلطة عليا في المجتمعات القبلية (الشيخ زعيم القبيلة) انتقل الا

[12] اختلفت الآراء بشأن الاختطاف فمنهم من يرى أنه مجرد سبب بمثابة مظهر خارجي بأن أسرة الفتاة لا تتخلى عنها طواعية و قد يكون القصد منه نوع من اختبار العريس ومهارته وقوة احتماله .,

[13] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 41 .

انتقام من قبله جزاءا فرديا إلى جزاء جماعي تطبقه الجماعة على القاتل ، على أن تطبيقه يتم بنفس الطريقة التي قتل بها القاتل (مثلا الشانق يشنق ، الذابح يذبح)[14] .

ثالثا / الاعتداءات البدنية

لقد كان جزاء كل اعتداء يرتكب ضد فرد من الجماعة يترتب عليه القصاص من الجاني فالعين بالعين و السن بالسن و الأذن بالأذن و تتم بحضور كبار القبيلة لكن بعد انتقال السلطة العليا لديهم أصبح تطبيق الجزاء يتم تحت إشرافهم .

الفرع الثاني / السرقة :

اقتصر الجزاء في جريمة السرقة على رد الشيء المسروق فقط إذا كان بحوزة السارق أما إن هلك فيلتزم بتعويضه .

ومع تطور المجتمع أصبح السارق يلتزم بالإضافة إلى رد الشيء المسروق بتقديم ضعفه أو ثلاثة أمثاله كعقاب .

وفي بعض الحالات كان العرف يسمح للمسروق بتوقيع الجزاء البدني على السارق بضربه إن قبض عليه متلبسا أو بقطع يده أو أحد أطرافه .

أما لو أعاد السارق فعلته فجزاءه الطرد أي النفي من الجماعة أو قد يتعرض للقتل أو البيع كالعبيد [15].

الفرع الثالث / جرائم أخرى (السحر)

لقد عرفت المجتمعات القديمة السحر لكن لم يكن يعد جريمة إلا إذا كان

---

[14] فاضلي ادرسي ، المرجع السابق ، ص 47 .
[15] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 49.

هدفه شريرا كإتلاف المحاصيل أو حرقها أو نشر المرض فهنا تسلط على الفاعل عقوبة قاسية كالقتل أو النفي أو الاغراق .

المبحث الثالث / نظام الحكم

انتظم الأفراد في جماعات منعزلة عن بعضها البعض و أعضاء كل جماعة يرتبطون فيما بينهم برابطة القرابة على الأغلب من جهة الأم وهم من اجتمعوا وكونوا القبيلة ولعل السبب المباشر لعدم ظهور الدولة في هذا العصر هو حياة الترحال و الانتقال والتي أدت إلى عدم استقرار الجماعة في بقعة معينة إلا أن هذا لم يمنع من ظهور المجتمع السياسي أي طبقة تتولى سلطة الأمر والنهي داخل المجتمع[16] .

إن من أهم صلاحيات رئيس الجماعة هو إقامة شعائر الدين و حفظها و حمايتها وهو المشرع الذي يضع القواعد الكفيلة للحفاظ على نظام الجماعة وهو أيضا القاضي الذي يفصل فيما يدور بين الناس من نزاعات كما يلعب دور القائد في الحروب لجماعته مع باقي الجماعات .

المطلب الأول - دور رؤساء الجماعات في استبدال العقوبات :

في أواخر العصر القديم و بداية عصر التقاليد الدينية ، بدأ رؤساء الجماعات يتدخلون لمنع الالتجاء إلى القوة و ذلك بعد أن قويت سلطاته و ارتفع المستوى الأخلاقي نسبيا لدى الأفراد فبدأ التفكير في الابتعاد عن القوة لتحل محلها صور التصالح إن رضي به الأفراد بدلا من اللجوء إلى القوة .

ومن أهم صور التصالح : التحكيم ، المبارزة ، خلع الجاني ، تسليم الجاني

---

[16] صوفي حسن أبو الطالب ، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، 1976 ، ص 40 .

، القصاص ، الدية ، و قد ظهرت بهذا الترتيب[17] .

- **التحكيم** : يختار المتنازعان عددا من المحكمين هم عادة شيوخ القبائل للفصل في النزاع وهيئة المحلفين تعتمد على تحليف الخصوم وقراراتها نهائية لا يجوز نقدها.

- **المبارزة** : تتم بالسلاح الشائع استعماله كالسيف وتتم بين طرفي النزاع والمنتصر هو صاحب الحق وقد شاعت هذه الطريقة بعد ذلك في أوروبا الوسطى و الجزيرة العربية قبل الإسلام .

- **خلع الجاني** : تتمثل هذه الطريقة في أن جماعة المعتدي تقطع صلتها به و تتبرأ منه و تطرده ليصبح دمه مهدورا بحيث يحرم على أي شخص أو جماعة حمايته أو إيوائه وقد عملت بهذا النظام القبائل العربية قبل الإسلام أسمته الخلع و المخلوع في الإغريق يسمى طريد آلهة العدالة، والقبائل السكسونية عرفته بالخروج عن القانون أما اليهود أسموه السخط أما الكاثوليك اللعن .

- **تسليم الجاني** : إظهارا لحسن النية و الرغبة في السلم تعمد أهل الجاني إلى تسليمه إلى أهل المجني عليه لتقرر مصيره فلها أن تقتله أو تحتفظ به كرقيق لمدة محدودة ولا يطبق هذا النظام على الإنسان فقط و إنما على مصدر الضرر سواء كان هذا حيوان أو جماد ويرى البعض أن هذا النظام هو أصل نظام السجون .

- **القصاص** : يتمثل في الانتقام أي إنزال عقوبة تماثل ما ارتكبه

---

[17] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 49 .

الجاني من أفعال و نجد النظام في الشريعة الإسلامية ، القانون اليهودي، الروماني ، بابل ، أشور .

- **الدية :** بعدما توافرت لدى الجماعات الأموال نتيجة اعتمادها على الزراعة وبعدما وصلت إلى درجة من التقدم أصبح الجاني و أهله يقدمون عددا من عبيدهم أو رؤوس الماشية إلى أهل المجني عليه .

هذا المقابل لا يقتصر على المال بل قد يكون شيئا آخر كتزويج من أحد قريبات الجاني .

وقد كان هذا النظام اختياري أي متروكا لاتفاق الطرفين (عهد الدية ا لاختيارية) لكن بعد ظهور الدولة واتساع سلطتها أصبحت الدية إجبارية والسلطة العامة هي من تحدد مقدارها كما تلزم الطرفين بقبولها[18] .

المبحث الرابع / نظام الملكية :

إن فكرة الملكية كانت مجهولة تماما في المجتمع البدائي فالقاعدة التي كانت سائدة هي بخصوص المنقولات[19] دون الطعام أي من يجوز شيئا و يستخدمه بصفة دائمة يعد ملكا له في حين أن الطعام هي ملك للجماعة على الشيوع .

---

[18] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 55.

[19] تتمثل المنقولات في المجتمعات القبلية في الماشية و نتاج القنص و الحقول و الأمتعة الشخصية سواء للرجل أم المرأة على السواء .

الفصل الثاني : النظم القانونية في حضارة بلاد الرافدين

بلاد الرافدين أو بلاد مابين النهرين تعني بالإغريقية الميزوبوتامي ، وهي كلمة مشتقة من لفظي ميزوس بمعنى الوسط و بوتامي بمعنى النهر و إذا أردنا أن نترجمها يمكننا القول بلاد مابين النهرين أو الرافدين و المقصود بـ النهرين هما الدجلة والفرات والتي هي حاليا تعرف باسم العراق .

فكان إنسان بلاد الرافدين أول من اخترع الكلام والرمز و الصورة و الكتابة و ذلك منذ العهد السوماري في أواخر القرن 4 قبل الميلاد[20] .

فاستخدم الطين مادة أولية للكتابة كما اخترع طريقة تصويرية ثم مسمارية[21] لتسجيل العقود و القوانين .

وقد توالت على هذه المنطقة عدة حضارات منها حضارة السومايين[22] بين القرنين (32 ق م – 24 ق م) و الذين هم السكان القدامى و أصلهم غير معروف .

أ ـ السوماريون 32 – 24 ق م

حيث نشأت فيها عدة مدن كمدينة : لاكاش ـ أور ـ أوبا ـ أوراك و غيرها ، كان شكل الحكم السومري آنذاك يتخذ نظام الدولة المدينة أي بمثابة دويـ لات مستقلة يحكمها ملك أو أمير أو كاهن .

أما قوانينها كانت عبارة عن عادات و تقاليد و أعراف ، ماعدا قوانين مدينة أور التي قامت بجمعها في شكل تـشريعات و الـــتي يقال

---

[20] عباس العبودي ، تاريخ القانون ، الطبعة الأولى ، مكتبية دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 105.

[21] طريقة الكتابة المسمارية هي ثاني اقدم طريقة للكتابة تم رصد استعمالها من القدماء (بعد الكتابة التصويرية). وهي نوع من الكتابة تنقش فوق ألواح الطين والحجر والشمع والمعادن وغيرها. وهذه الكتابة كانت متداولة لدى الشعوب القديمة بجنوب غرب آسيا. للمزيد من التفصيل راجع الموقع التالي : www.ar.wikipedia.org

[22] من أقدم الشعوب العريقة التي استطاعت وضع لبنات الحضارة الأولى في القسم الجنوبي من العراق القديم .

أن__ها كانت أهم المصادر القانونية المكتوبة لمجموعات الملك حمو رابي[23] .

ب / الأكاديون (24 ق م - 20 ق م)

برئاسة الإمبراطور المعروف سرجون الأكادي ، و هذه الإمبراطورية من البداية عرفت اضطرابات كثيرة بسبب استمرار النزاعات الانفصالية فيها و تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية بسبب النمو المستمر للخطر السومري الذي كان يهددها بالاحتلال .

لذلك عمل الأكاديون على تشجيع الهجرة الأجنبية لتقوية صفوفهم و بمرور الوقت قام النازحين الجدد على بناء مدينة بابل (بيت الإله) و اتخذوها عاصمة لهم و قويت شوكتهم في عهد الملك حمو رابي الذي اشتهر بنظامه الفريد في ذلك العصر و ترك بصمة من ذهب في حضارة بلا د الرافدين .

و بوفاة هذا الإمبراطور تعرضت المنطقة للغزوات و الثورات واستولت عليها بعض القبائل[24] .

ج / البابليون

في ظل الحكم البابلي توحدت البلاد سياسيا و تشريعيا بفضل الملك المصلح و المشرع " حمو رابي[25]" سادس ملوك الدولة البابلية القديمة و التي تقع في فترة حكمه مابين (1686 ق م - 1728 ق م) .

---

[23] فاضل إدريس ، المرجع السابق ، ص 56.

[24] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 57.

[25] تعني كلمة حمو رابي رب العائلة العظيم أو السيد الكبير ، فهو كلمة مركبة من كلمتين وهما : حمو اله الشمس ويدل على الحرارة ، رابي العظيم الكبير . راجع عبد الرحمن الكيالي ، شريعة حمو رابي أقدم الشرائع العالمية ، حلب ، 1958، ص 12.

و لعل سبب ضعف الحكم البابلي اتساع رقعة دولتهم حيث لم يتمكنوا من الدفاع عنها فتعرضوا لهجوم شعوب و قبائل آخري لتسقط أخيرا في يد الفرس ولم يعد لها مجدها إلا بعد ظهور الإسلام[26] .

د / الآشوريون

الآشوريون هم الذين كونوا أيضا إمبراطورية ضخمة عاصمتها آشور وبعد وفاة الإمبراطور انتقل الحكم إلى الكلدانيين ، فلم تعمر الدولة الكلدانية طويلا لأن الملك الفارسي ضمها إلى مملكته بالقوة . و بزوال إمبراطوريتهم فقدت الميزوبوتامية استقلالها و انهارت حضارتها إلى حين ظهور الإسلام [27].

المبحث الأول - النظم السياسية و الاجتماعية و القانونية لحضارة مابين النهرين

وفيه نتناول المطالب التالية

المطلب الأول / النظم السياسية :

كان النظام الملكي هو المطبق في بلاد الرافدين ، فالملك هو حاكم المدينة وهدفه هو نشر العدل و حماية الضعفاء و ضمان الازدهار و الرفاهية لشعبه فكان نظام الحكم على أساس الحكم الإلهي المطلق بمعنى السلطة و السياسة للآلهة يتولاها الملك بصفته ممثلا للإله و نائبا عنه و زوجته أيضا كان لها دور كبير في إدارة البلاد فكانت تساعده في أمور السلطة[28].

---

[26] صوفي أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 92 .

[27] أرزقي العربي أبرباش ، المرجع السابق ، ص 16 .

[28] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – الإسلامية – الجزائرية) ، دار بلقيس ، الجزائر ،

غير أن سلطته مقيدة من طرف الكهنة الذين يتمتعون ببعض النفوذ عند تنصيب الملك الذي لا يصبح شرعيا إلا بمباركتهم ، وكذلك مقيدة من طرف الأسياد حيث كانت لهم سلطة واسعة في المسائل الإدارية و القضائية .

كما يلي الملك و زوجته في السلم الوظائفي النوباندا أي المشرف العام فهو المنظم للمشروعات و قد وجد عدد من النوباندا يختص كل واحد منهم على بعمل معين فنجد مثلا (نوباندا الإله ، نوباندا أولاد الملك ، نوباندا الشؤون الزراعية) .

و يليهم القضاة ، الكهان ، أمناء المخازن ، الكتاب ... إلخ .

وقد ظهرت منذ الأسرة البابلية القديمة منصب الوزير الأول إذ كان يحمل صفة إشاكو فيتولى تمثيل الملك و مساعدته في إدارة شؤون البلا د[29] .

المطلب الثاني / التنظيم الاجتماعي في الحضارة :

والذي سنتطرق فيه إلى الفروع التالية :

الفرع الأول ـ نظام الأسرة :

كانت الأسرة أساس المجتمع في بلاد الرافدين عبر العصور و محل اهتمام التشريعات الميزوبوتامية و خاصة قانون حمو رابي الذي نظم الزواج و أنشأ التبني ووضع قواعد الميراث[30] ، و عليه سنتناول ما يلي :

2006 ، ص 19 .

[29] صوفي أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 114 .

[30] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 22.

1 / انعقاد الزواج :

كانت الكتابة تعد ركنا للزواج و عقد الزواج المكتوب يتضمن جملة من الشروط المادية من بينها الهبة المالية ذات قيمة معينة تسلم إلى أسرة الزوجة .

وهذه الهبة تمنع الأسرة من الرجوع عن وعدها بالزواج و يصبح التيرهاتو (الهبة المالية) حقا مكتسبا للزوجة في حالة الإنجاب ، بمفهوم المخالفة تفقده إذا كانت عاقرا[31] .

كما أن هذا القانون لا يسمح بتعدد الزوجات إلا في حالات معينة كمرض الزوجة أو عدم الإنجاب الذي يعد الغاية من عملية الزواج في نظرهم .

2 / موانع الزواج :

من موانع الزواج عند بلاد الرافدين ، تحريم الزواج بين الأصول و الفروع ، بين البـنت و أبيها و بين الابــن و الأم أو الزوجة الثــانية لـ لأب وكان يعاقب بالحرق أو الرمي في النهر كل مخالف لهذه القاعدة .

3 / الطلاق :

يمنع قانون حمو رابي طرد أو طلاق الزوجة المريضة لكنه يبيح للزوج الزواج بأخرى[32].

أ ـ الطلاق عن طريق الزوج :

فكان الطلاق من قبل الزوج يتم عبر تسليم رسالة يضع فيها ختمه في حـ الة كانت زوجته عاقر أو خائنة أو مهملة لبيتها ، فكان نظام التعدد مسموح به للزوج ففي حالة ما إذا كانت زوجته مريضة لها خيارين إما

---

[31] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 17.
[32] المادة 148 و 149 من قانون حمو رابي .

البقاء في البيت الزوجي أو مغادرته .

ب ـ الطلاق عن طريق الزوجة :

بينما الزوجة كان يمنع عليها التخلي عن زوجها أو تركه فكان عقابها الموت غرقا أو تلقى من أعلى الحصون[33] ، لكن إن كان الزوج يسيء معاملتها فيسمح لها القاضي تركه .

فكان للزوجة الحق بأن تطلق زوجها في هذه الحالات :

1. غيبة الزوج كأن يكون أسيرا للحرب و دون ترك نفقة لها[34] .
2. الخلع بدفع ثلاث أضعاف ما قدمه لها .
3. هجرة الزوج إلى بلد آخر[35] .

الفرع الثاني ـ نظام التبني :

كان التبني يكون بتحرير عقد كتابي لمن أراد التبني ، و جعل الولد المتبنى ولدا شرعيا بحيث يأخذ اسم العائلة التي تبنته و تمنح له كافة الحقوق كباقي أفراد الأسرة كحق الميراث أو التركات أو حق تسيير أموال العائلة[36] .

أ ـ شروط التبني :

1. رضا أسرة الطفل المتبنى لأنه يسلم فعليا وفق محرر كتابي يثبت ذلك .

---

[33] المادة 143 من قانون حمو رابي .
[34] كان يمكن لها أن تتزوج بشخص آخر بشرط أن ترجع إلى زوجها الأول في حالة إطلاق سراحه .
[35] المادة 136 من قانون حمو رابي .
[36] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق، ص 22.

2. إذا كان المتبني قد أعطى اسمه للطفل المتبنى بعد تربيته لا يجوز لعائلته الأصلية المطالبة به[37] .

3. أيضا إذا كان الاب المتبني صاحب صنعة أو حرفة وعلمها للطفل المتبنى لا يجوز لعائلته الأصلية المطالبة به .

4. إذا لم يحسن الاب المتبني تربية الطفل المتبنى جيدا فلا يمكن أن يرغمه على البقاء معه [38].

الفرع الثالث ـ الإرث :

من أهم أحكام الميراث :

1. حرمان الأبناء من الميراث في حالة ارتكابهم أخطاء جسيمة .

2. في حالة عدم وجود أبناء للمتوفى يرثه إخوته .

3. في بعض المناطق لا ترث الإناث .

4. لا يحق للذكر من أمة وراثة أبيه إلا إذا اعترف به بعقد مكتوب .

المطلب الثالث / التنظيم الاقتصادي :

تتميز الحياة الاقتصادية لبلاد النهرين أنها ليست قائمة على اقتصاد موجه فكان الاعتقاد السائد أن الهدف من العبادة هو تأمين ازدهار الحياة الاقتصادية بحيث ازدهرت الزراعة و الصناعة أيضا .

فعرفت المنطقة تنظيما ماليا محكما فشاع التعامل بالقرض بالفائدة ، الإ

---

[37] المادة 188 من قانون حمو رابي .
[38] صلاح الدين جبار ، المرجع نفسه ، ص 22.

إيجار الرهن السمسرة [39].

الفرع الأول ـ نظام الملكية :

تطور نظام الملكية[40] من كونها ملكية جماعية إلى الملكية الأسرية إلى الملكية الفردية .

الفرع الثاني ـ العقود :

كان حضور الشهود ضروري لإبرام العقود أما عن الكتابة فلم تكن ركنا في العقد بل مجرد وسيلة إثبات ، أما في حالة ما إذا أعسر المدين في عقد البيع أو الإيجار فيجوز استرقاقه لمدة 3 سنوات سواء هو أو أحد أفراد عائلته و هذا دليل على الحماية المقررة في العقود .

المطلب الرابع / المجموعات القانونية في حضارة بلاد الرافدين :

من أسباب التدوين ما يلي :

الفرع الأول - تعدد القضاة:

عندما كثر عدد السكان و اتسعت رقعة الأرض التي يعيشون فيها ، لم يكن من الممكن ترك القضاء في يد شخص واحد، بل لابد من تعدد القضاة الذين يفصلون في المنازعات بين الناس ، ولابد حينئذ من وجود قواعد قانونية موحدة يطبقها القضاة ، وأيسر سبيل لذلك هو تدوينها في مجموعات[41] .

الفرع الثاني . حفظ القواعد القانونية من الضياع و التبديل:

إن كتابة القواعد القانونية في مجموعات يؤدي إلى احترام القانون ، لأنه يطبق على جميع الناس بدون استثناء كما أن كتابة القواعد القانونية

---

[39] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 154.

[40] كانت الملكية تكتسب إما عن طريق : العقد ، الإرث للذكور دون الإناث ، التقادم بمضي 3 سنوات ، الالتصاق ، الهبة ، الوصية ، بحكم القانون ، حكم القضاء .

[41] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 55.

يحفظها من الضياع و يصعب في هذه الحالة نسيانها. الذاكرة الإنسانية لها حدود و قدرتها على الحفظ و النقل ليست مطلقة .

الفرع الثالث - توضيح القواعد القانونية و تعميم تطبيقها:

نظرا لتوسع الرقعة الجغرافية و تعدد السكاني كان لابد من توضيح القواعد القانونية و تفسيرها تفسيرا واحدا حتى لا تفسر حسب الأهواء و بالتالي يكون تطبيقها موحدا في كافة المناطق.

الفرع الرابع - نشر القانون :

تلجأ الشعوب إلى كتابة القواعد القانونية بغية نشرها بين الناس حتى لا تحتكرها طائفة معينة ، وتفسرها لمصلحتها الخاصة[42] .

فبلاد الرافدين عرفت التشريع و مجموعات قانونية كثيرة وتعتبر من أقدم القوانين التي عرفها العالم إلى يومنا هذا و نذكر أهمها بالترتيب الزمني و هي :

- التشريعات السابقة على تشريع حمو رابي وهم :

إصلاحات أوركا جينا ، تقنين أورنامو ، تقنين إشنونة ، تقنين عشتر لا بيت.

- **تشريع حمو رابي :**

الحديث عن التشريع في حضارة بلاد الرافدين يعني الحديث عن قانون حمو رابي لأنه هو الوحيد الذي جمع بين كل التشريعات و الأعراف

---

[42] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 57.

السومارية و الأكادية القديمة التي عرفتها بلاد الرافدين في العصور السابقة و أعطاها شكلا قانونيا فهو عبارة عن لوح حجري كبير أسود منقوش فيه 51 عمود و كل عمود يحتوي على عدة مواد قانونية مرقمة من 1- 282 مادة اشتمل أيضا على مقدمة و نصوص و خاتمة [43].

أ ـ مصادر تشريع حمورابي :

1. القوانين السابقة
2. الأحكام القضائية
3. العرف
4. الاجتهادات الملكية أي الكتابات و الرسائل و المراسيم الصادرة عن الملك حمو رابي.

ب ـ محتويات تشريع حمورابي :

1. **المقدمة** : كتبت بأسلوب أدبي أقرب إلى الشعر منه إلى النثر تضمنت مايلي :

- أسباب إصدار القانون
- تمجيد الآلهة التي اختارته لنشر العدالة .
- الغاية من القانون

2. **النصوص** : عددها 282 مادة و كل مادة قانونية افترضت الواقعة القانونية المراد معالجتها في بداية المادة و آخر المادة حددت نوع

[43] عباس العبودي ، شريعة حمو رابي (دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة و الحديثة) ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 ، ص 28 .

العقوبة عند المخالفة و من أمثلة ذلك :

- أحكام الأراضي و المنازل .
- أحكام الرقيق .
- الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص .
- أحكام الزراعة[44] .

3. **الخاتمة :** تضمنت خطابا موجها إلى كافة الناس يحثهم فيه على الالتزام و احترام ما جاء في قانونه لينال رضا الآلهة وفي حالة المخالفة له يكون جزائهم القصاص[45] .

من مميزات الخاتمة أنها :

- كتب بأسلوب قانوني واضح مستعملا صيغتين في نصه حسب مكانة الأ شخاص الفقراء و الأغنياء .
- حقق عدالة قانونية حسب طبقات المجتمع (الأسياد العبيد،المساكين).
- أقر حق الملكية الفردية في المنقولات و العقارات و أيضا المعاملة بـ المثل .
- العبارة فيه موجزة بعيدة عن الحشو و الإطناب.
- أشار إلى حماية حقوق الضعفاء في عدة نصوص من قانونه و الأمثلة على ذلك كثيرة مثلا : يعد باطلا بيع مال القاصر ، الحفيد يرث في حالة

[44] عباس العبودي ، شريعة حمو رابي (دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة و الحديثة) ، المرجع السابق ، ص 33.
[45] عباس العبودي ، المرجع نفسه ، ص 33.

وفاة أبيه قبل جده .....الخ[46] .

ج ـ الانتقادات و الرد عليها الموجهة لقانون حمو رابي :

- القسوة في الأحكام لأنه استخدم القصاص كعقاب بدلا عن الدية التي كانت سائدة قبل قانونه .

➢ كرد على هذا النقد نقول أن تأسيس الدولة يتطلب التشدد في الأحكام

- عدم منطقية عرض المواد القانونية لأنه تضمن أحكاما و مواد متسلسلة .

➢ كرد نقول أن التسلسل المنطقي الحديث لتسلسل المواد القانونية لم يكن معروفا في القديم .

- عدم ذكر بعض القضايا الهامة مثل جريمة الشروع في القتل، خطف الرقيق .

➢ كرد نقول أن حمو ربي عالج القضايا الغامضة أو المختلف فيها

- ثنائية الحلول وذلك لما كان يضع لمشكلة معينة حلين أحدهما مستمد من أصل سومري و آخر من أصل أكادي .

➢ كرد على ذلك نقول أن حمو ربي كان هدفه من ذلك توحيد الدولة و توحيد قانونها أيضا لكن وضع حلين لمسألة واحدة لا يجوز.

- جاء بحالات محددة ووضع لها أحكام خاصة لها بمعنى غياب قواعد عامة نرجع لها في تفسير الحالات التي تنطبق عليها شروطها .

---

[46] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 170 .

- كرد نقول وضع القوانين العامة ترتكز على فكرة التجديد وهذا الأمر لم تعرفه بلاد النهرين قديما لأنهم كانوا يعتمدون على التطبيق العملي للقوانين[47] .

[47] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 171.

الفصل الثالث النظم القانونية في حضارة مصر الفرعونية

تعني كلمة مصر المكان الموجود قرب الماء مثل الأنهار و البحار ، أما كلمة فرعون (بدع) فتعني سيد القصر العظيم . وتعتبر الحضارة المصرية من أعرق الحضارات لأن اسمها ورد في القرآن الكريم وفي عدة آيات منها في سورة يوسف.

وحضارة مصر الفرعونية مثلها في ذلك مثل حضارة بلاد الرافدين من حيث القدم حيث بدأ تاريخها من القرن 32 ق م إلى غاية انتقالها إلى أيدي الأشوريون سنة 671 ق م ، ثم الرومان إلى أن فتحها المسلمون ، وقد تعاقب على حكمها 30 أسرة فرعونية عرفت تقريبا نظاما واحدا في الحكم فكانت قوانينها صورة مطابقة لنظام الحكم فيها تبدأ من الأسرة التي أسسها الملك مينا و تنتهي باحتلال لاسكندر الأكبر[48] و خلال هذه المدة مرت مصر بثلاث مراحل أساسية تتمثل في : الدولة القديمة[49] ، الدولة الوسطى[50] ، الحديثة[51] ، الضعيفة[52] .

المبحث الأول / التنظيم السياسي و الإداري

و سنعتمد في دراستنا لهذا المبحث على مطلبين وهما :

المطلب الأول ـ التنظيم السياسي :

كان الحكم الفرعوني مؤسسا على فكرة الحق الإلهي القائم على مبدأ ألوهية فرعون ومن هنا كانت سلطته مطلقة في جميع الميادين ، فكان

---

[48] صوفي أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 174.
[49] تبدأ من 3200-2100 ق م .
[50] تبدأ من 2100 – 1600 ق م .
[51] تبدأ من 1600 – 1100 ق م .
[52] تبدأ من 1000 – 332 ق م

فرعون صاحب السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية و الكاهن الأ على لكل معبد و القائد الأعلى للجيش و صاحب الأمر في السلم و الحرب .

فالسيادة في الدولة الفرعونية القديمة ترجع لفرعون الذي يعتبر نفسه الملك الوحيد للأرض، حيث كانت مصر تعتبر ملكية شخصية له يرثها عن أجداده، فيشرف وحده على إدارتها و تسييرها في جميع الميادين السياسية و الإدارية و القانونية و القضائية و الاجتماعية[53] .

المطلب الثاني ـ التنظيم الإداري :

إن التنظيم الإداري من الناحية العملية كان بناءا على درجتين مختلفتين ا لإدارة المركزية و إدارة الأقاليم[54].

الفرع الأول ـ الإدارة المركزية :

لقد كان القصر الملكي مقر الإدارة المركزية و فرعون هو الوحيد التي تقوم بتنظيمها و تسييرها و نظرا لكثرة مهامه كان يساعده أقرباءه و أصدقائه .

وفي المرتبة الأولى من الموظفين نجد الوزير الأول الذي يعرف باسم العزيز أو كبير القضاة ويساعده في ذلك مجلس العشرة الذي يتكون من 10 كبار موظفي الدولة وهؤلاء يتمتعون باختصاصات إدارية[55] إلى جانب اختصاصات قضائية فيقومون بوضع مخططات وبرامج تنفيذية لصالح

---

[53] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 27.

[54] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 37.

[55] أهم هذه المصالح الإدارية المتمثلة في : مصلحة التسجيل ، مصلحة مياه النيل ، مصلحة الضرائب ، مصلحة أملاك الفرعون ، مصلحة الأشغال العامة ، مصلحة الشرطة ، مصلحة الخلود أي المأتم.

الدولة و بإحصاءات متكررة للسكان خلال السنة بالإضافة لمراقبة أعمال الموظفين[56] .

الفرع الثاني ـ إدارة الأقاليم :

في البداية كانت الأوامر و التوجيهات تصدر من الإدارة المركزية لكن نظرا لبعد المسافة بين العاصمة و الأقاليم اضطر فرعون إلى إنشاء إدارة محلية فقسم البلاد إلى وحدات إدارية (نوم) وصل عددها إلى 42 وحدة ، ويشرف على كل منها حاكم يعينهم الملك أو الوزير.

ويقوم هؤلاء الحكام بتنفيذ قوانين و أوامر فرعون و إذا حلت عليهم مشاكل أو صعوبات كان بإمكانهم اتخاذ إجراءات فورية لحلها بشرط عرض الأمر على البلاط الملكي ، وهذا يدل على أن الإدارة المحلية كانت خاضعة تماما للحكومة المركزية بالعاصمة[57] .

المبحث الثاني / التنظيم القانوني و القضائي

لم يولي الفراعنة اهتماما بالتنظيم القانوني مثلما فعل ملوك الحضارة البابلية خاصة من حيث تدوين القوانين ، ففي مصر تكاد تنعدم المجموعات القانونية وذلك راجع لكون نظام الحكم ملكي مطلق يستمد قوته من الآلهة التي تنوب عليها في الأرض حسب معتقدهم و أيضا العامل الديني [58].

المطلب الأول ـ التنظيم القانوني :

من النصوص التي تركها المصريون القدامى و التي عثر عليها أواخر القرن

---

[56] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 37.
[57] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 29 .
[58] عكاشة محمد عبد العال ، طارق المجذوب ، المرجع السابق ، ص 54.

19 و بداية القرن 20 و التي يمكن تسميتها بالمجموعات القانونية، فضلا عن التعليمات الملكية التي حلت محل القوانين في مصر الفرعونية و هي :

قانون الفرعون مينا ، قانون الفرعون سانسوجيس ، قانون الفرعون سانوسرت ، قانون الفرعون أمنحوتب ، قانون أمازيس ، التعليمات الملكية قانون الفرعون بوكوريس والذي يعد أهم تقنين في مصر .

الفرع الأول / التعريف بقانون بوكوريس :

هو من الأسرة 24 و ظهر القانون في القرن 8 ق م و هو من أهم القوانين في مصر الفرعونية .

جمع خلال مدة حكمه كل الأنظمة الموجودة قبل عهده مع إدخال بعض التعديلات عليها ، فقانونه يقوم على مبادئ أساسية هي :

1. المساواة أمام القانون بدون تفرقة بين الأشخاص رغم تفاوت الطبقات
2. احترام الإنسان ميتا أو حيا و كذلك احترام المعتقدات الدينية[59] .

ب / مصادره :

1. العرف
2. المصدر الأجنبي و قانون حمو رابي

[59] عكاشة محمد عبد العال ، طارق المجذوب ، المرجع السابق ، ص 57.

المطلب الثاني ـ التنظيم القضائي :

: عرفت مصر الفرعونية نوعين من المحاكم وهما

الفرع الأول - محاكم القضاء العادي : و يندرج فيها:

محاكم الإقليم التي تنظر في سائر المنازعات المدنية والجنائية وحتى المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظفون و تقيد الإحكام القضائية الصادرة في دعاوى الخصوم في سجلات خاصة و بإمكان المتقاضي الذي لا يقتنع بحكم المحكمة للدرجة الأولى أن يطعن أمام محكمة الا ستئناف .

ومحكمة الاستئناف مقرها القصر الملكي و تختص بالنظر في القضايا المستأنفة و التي سبق لمحاكم الأقاليم أن أصدرت أحكاما ابتدائية فيها تتألف من 6 أعضاء برئاسة الوزير .

الفرع الثاني - محاكم القضاء الغير عادي:

والتي يندرج فيها محاكم إدارية و محكمة الأشراف والنبلاء و محكمة التحكيم[60] .

المطلب الثالث / التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي

كانت الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مصر الفرعونية تتميز ب :

المطلب الأول ـ التنظيم الاقتصادي :

كانت الزراعة والموارد الطبيعية هي العامل الأساسي للحياة الاقتصادية

---

[60] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 36.

إلى جانب الصناعة والتجارة .

المطلب الثاني ـ التنظيم الاجتماعي :

عاش المجتمع المصري طوال العهد الفرعوني في كنف الطبقية بغض النظر عن الفرعون وأسرته الذين كانوا يشكلون طبقة خاصة بهم ، فنجد في قمة الهرم الاجتماعي طبقة الأشراف (الأمراء ، النبلاء ، كبار الموظفين ، الكهنة ، قادة الجند) ثم تليها طبقة أنصاف الأ حرار(المزارعين ، العمال ، الحرفيين) و طبقة العبيد الذين كانوا يتشكلون بعدة طرق منها[61] :

- القبض و الأسر في الحروب
- الولادة من أبوين رقيقين
- الاتجار بالرقيق

الفرع الأول ـ الزواج :

كان الزواج في مصر الفرعونية هو قوام الأسرة فمن شروطه :

- رضا الرجل و المرأة و يستفاد من ذلك أن إرادة الأولياء غير أساسية .
- الصداق يقع على الزوج و هو مقدار من المال يقدم للزوجة .
- الشهود و كان ضروري حضورهم ، يتمثلون في رجال الدين و الكهنة و أقارب الزوجين[62].

[61] أرزقي العربي أبرباش ، المرجع السابق ، ص 85.
[62] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 110.

الفرع الثاني ـ الطلاق :

كان نادرا ومن أسباب حدوثه الزنا وعدم الإنجاب[63] ، و بالنسبة لبوكوريس فقد أعطى للزوجة الحق في حل الرابطة الزوجية مثل الزوج[64] ، كما لا يحق للزوج أن يتدخل في تصرفاتها حيث اعتبرها كاملة الأهلية[65] .

الفرع الثالث ـ الميراث :

- في عهد الدولة القديمة كانت التركة تعود للأولاد الشرعيين و توزع بينهم بالتساوي و في حالة عدم وجود ورثة تؤول التركة للزوجة .
- في عهد الأسرة الخامسة التركة تكون للإخوة و الأخوات و الزوجة أما الأولاد الغير الشرعيين فلم يكن لهم الحق في الإرث ، فالتركة تنتقل إلى الابن الأكبر الذي يديرها لصالح إخوته و في حالة وفاته تنتقل للذي يليه في السن .
- بينما في قانون بوكوريس فالتركة تقسم بين الأولاد والبنات بـ التساوي أما الأولاد الغير شرعيين لهم الحق في التركة شرط عدم وجود أولاد شرعيين له وفي حالة وجودهم يلتزمون بالنفقة على إخوتهم الغير شرعيين دون حصولهم على الإرث[66] .

---

[63] بالنسبة للزوج كان لما يقدم على طلب الطلاق دون هذه الأسباب يكون ملزما بدفع 5 أضعاف الصداق أو 10 أضعافه.
[64] من أسباب طلب الطلاق من طرف المرأة : استعمال العنف و القوة معها ، الإهمال الكلي أو عدم الوفاء بالالتزامات الزوجية .
[65] فاضلي إدريس ، المرجع نفسه ، ص 112 .
[66] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 46.

الفصل الرابع/ النظم القانونية في الحضارة الغربية (الحضارة الآ ثينية)

قسمنا هذا المحور إلى جزأين ، نتناول في الجزء الأول النظم القانونية في الحضارة الأثينية و بعدها النظم القانونية في الحضارة الرومانية .

المبحث الأول / النظم القانونية في الحضارة الأثينية :

أثينا وهي من المدن الإغريقية التي تقع على جبل لاكروبول ثم توسعت حتى أصبحت زعيمة الحضارة الإغريقية[67] في ديمقراطيتها و قوانينها و علومها ، وقد مرت أثينا بمراحل عديدة من حيث نظام حكمها سميت بأدوار الحكم الأثيني[68] .

المطلب الأول / نظام الحكم في أثينا :

مر نظام الحكم الأثيني بعدة مراحل هي :

الفرع الأول ـ العهد الملكي

ساد فيه النظام الملكي المطلق حيث ترتكز جميع السلطات في يد الملك مع اعتماده على الكهان و الأشراف .

ومع مرور الزمن انتقل الحكم إلى الأقلية من الزعماء ليحل بعدها محل النظام الملكي النظام الأرستقراطي .

---

[67] جاءت قبائل دورية في أواخر القرن 12 قبل الميلاد و كذلك هذه القبائل من أصول هندو أوروبية ،فوقع صراع بين السكان القدماء والوافدين الجدد رغم أصولهم الواحدة ، فاستسلم القدماء للقبائل الدورية ومن انصهار القدماء والجدد تكون الشعب الإغريقي القديم صاحب الحضارة الهيلينية و التي يعود الفضل في هذا التوحيد إلى قصائد الإلياذة و الأ وديسة للأديب هوميروس و التي تسجل انتصارات الشعب الإغريقي ضد سكان مدينة طروادة التي هي تركيا اليوم .

[68] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 213.

الفرع الثاني ـ العهد الأرستقراطي

في هذا العهد ساد النظام الأرستقراطي المبني على الأقلية الحاكمة[69] المستغلة لسلطاتها تجاه الطبقات الدنيا ، الأمر الذي أدى إلى نشوب ثورات في هذه الطبقات التي تطالب بحقها في المساواة السياسية و الاجتماعية و المدنية و هكذا حل محل النظام الأرستقراطي النظام الديمقراطي.

الفرع الثالث ـ العهد الديمقراطي

ساد فيه النظام الديمقراطي القائم على المساواة بين كل مواطن أثيني و الشخص الذي أرسى النظام الديمقراطي في أثينا و أصبح مبدأ أساسي للحكم هو الحاكم بريكلاس في القرن 5 ق م .

فالديمقراطية حكم الشعب ، فهي كلمة يونانية مركبة من كلمتين DEMOS وتعني الحكم و CRATOS تعني الشعب ليصبح معناها حكم الشعب .

الفرع الرابع ـ عهد الفوضى

مع مرور زمن الديمقراطية يتحول الحكم إلى فوضى و خلالها يظهر شخص قوي فيضع حدا للفوضى لتقيم حكما فرديا استبداديا فيرجع الحكم المالكي المطلق و به تظهر الدورة الثانية للحكم[70].

وقد مرت أثينا بعدة مراحل كالعهد الملكي ، العهد الأرستقراطي ، عهد المصلحين الاجتماعيين و الطغاة الذين استولوا على الحكم و ما يهمنا هو عهد المصلحين الاجتماعيين و الطغاة.

---

[69] كان النبلاء يقدمون القرابين للآلهة ، ويحتكرون الإشراف على الاحتفالات الدينية و طقوس الزواج و الطقوس الجنائزية ، وحق السهر على كيان الدولة ومعرفتهم لأسرار الأسس التي يستند عليها نظام الملكية بعد انفصال القانون عن الدين و طرق فض النزاعات بين الأفراد .

[70] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 142.

المبحث الثاني / النظم القانونية التي جاء بها المصلحون و الطغاة:

و من خلال هذا المبحث سنتناول النظم القانونية التي جاء بها المصلحون و الطغاة

المطلب الأول ـ النظم القانونية في عهد المصلحون الاجتماعيون

هذه النظم المتمثلة في مجموعة دراكون ومجموعة صولون ومجموعة بيزيسترات

الفرع الأول / المجموعة القانونية للحاكم دراكون :

حكم دراكون أثينا في حوالي سنة 620 ق م ، و قد قام بجمع الأعراف و إعادة تنظيمها و إدخال عقوبات شديدة عليها وقد اشتهرت قواعد دراكون بقسوتها إلى درجة وصفها بأنها كتبت بالدم[71].

فضلا عن كونه أول من أدخل مفهوم القصد الجنائي في جرائم القتل و الذي لم يكن معروفا من قبل.

وقد بقي قانون دراكون ساري المفعول مدة 30 سنة مع كل ما يتضمنه من الصرامة و الشدة إلى أن جاء قانون المصلح صولون الذي أخف من حدته .

الفرع الثاني ـ المجموعة القانونية للحاكم صولون :

يعتبر صولون أبرز سياسي وشاعر عرفته أثينا و قد حكم أثينا في بداية

---

[71] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة –الإسلامية – الجزائرية) ، المرجع السابق ، ص 55.

القرن 06 ق م وقد قام بعدة إصلاحات[72] أهمها :

- تنظيم التجارة[73] و الصناعة .
- تجريم قتل الأبناء و بيعهم .
- التقسيم العادل للإرث بين الأولاد و البنات الطبيعيين .
- منع التنفيذ على جسم المدين [74].

الفرع الثالث ـ المجموعة القانونية للحاكم بيزيسترات:

حاول بيزيسترات التقليل من سلطة الأرستقراطيين النبلاء و شجع التجارة و ساعد على التقريب بين الطبقات الاجتماعية مع تفضيل الطبقة الوسطى مما أدى إلى ظهور النظام الديمقراطي لكن قبل إقامته عرفت أثينا مرحلة انتقالية ساد خلالها الطغيان و الإرهاب[75].

المطلب الثاني ـ النظم القانونية في عهد الطغيان و الإرهاب

بعد وفاة بيزيسترات تولى ابنيه الحكم و كان حكمهم عاديا حتى مقتل أحد الإخوة فبالغ الأخ المتبقي الانتقام لأخيه المغدور فأكثر الجواسيس و استخدم وسائل الإرهاب فثار ضده الشعب بقيادة الحاكم كليستيان[76] الذي تمكن من الهجوم على أثينا و طرد الطاغية ليقيم نظام ديمقراطي[77]

.

---

[72] صدر تشريع صولون عام 594 قبل الميلاد و الذي أبعد من خلاله الدين عن القانون كليا .

[73] من خلال إدخال التعديلات في المقاييس و الموازين التي هي أساس الأعمال التجارية بحيث رفع من قيمة العملة الأ ثينية " الدراخم" في المعاملات التجارية الداخلية و الخارجية .

[74] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 55.

[75] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 121.

[76] وضع بذور الديموقراطيا الحاكمان صولون و بيزيسترات في القرن 6 ق م و قام بتوسيعه الحاكم كليستيان و قام بترسيخه الحاكم بريكلاس .

[77] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 56.

المبحث الثالث / النظم الاجتماعية في العهد الأثيني

كان المجتمع قبل إصلاحات صولون مقسما على أساس الألقاب و المهن إلى أرع طبقات اجتماعية و هي :

1. الأشراف و النبلاء　　2 . صغار المزارعين

3.الحرفيون و التجار　　4 . المعدمون و الأجانب

بينما في عهد صولون قسم الأمة الأثينية إلى ثلاث طبقات اجتماعية وهم:

1. المواطنون　　2 . الأجانب　　3 . العبيد

المطلب الأول ـ نظام الأسرة خلال العهد الأثيني

كانت الأسرة الأثينية قائمة على نظام الزوجة الواحدة مع قبول فكرة اتخاذ الخلية حسب العرف الأثيني و الإغريقي أي انتشار نظام التسري في المجتمع الأثيني .

فكانت المرأة مستبعدة عن الحياة العامة و لم تكن تعتبر كمواطنة، ولم تكن تتمتع بالحقوق السياسية، فضلا عن أنها كانت دائما خاضعة إما لسلطة أبيها إذا لم تكن متزوجة أو لسلطة زوجها إذا تزوجت أو لسلطة ابنها الأكبر إذا كانت أرملة[78].

وكانت السلطة الأبوية واسعة في الأسرة الأثينية فكان الأب يمكنه أن يسلم أبناءه لعائلة تتبناهم ، إذ كان التبني معروفا في أثينا ، كما يمكن له بيع أو رهن أو قتل أولاده إلى أن ظهر قانون

[78] دليلة فركوس ، تاريخ النظم ، الجزء الأول ، دار أطلس للنشر ، الجزائر ، 1993 ، ص 142.

صولون وقيد من السلطة الأبوية الواسعة على الأبناء .

المبحث الرابع / النظم الاقتصادية و المالية :

ازدهر النشاط التجاري بظهور العملة و النقود فقد قوي هذا النشاط خاصة في عهد صولون حيث شجع الحرف و التجارة و نظم العملة و حذف سعر الفائدة في الديون ومنع الربا الفاحش .

فكانت الضرائب والمصاريف القضائية والغرامات من بيع الأموال المصادرة وريع الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة من الموارد للنظام المالي[79] .

المبحث الخامس ـ الحياة الدينية :

كانت الديانة الإغريقية قبل عهد بريكلاس متصلة بالأساطير اليونانية أو بما يعرف بخلق الكون و أصل الآلهة بينما بعد هذا العصر أصبحت الديانة روحية أكثر منها جسدية فكان للكهان دور هام في التعبير عن إرادة الآلهة[80] .

المبحث السادس ـ النظام الديمقراطي في الحضارة الأثينية :

كان النظام الديمقراطي يقوم على مبدأين وهما الحرية و المساواة أمام القانون، بينما السلطات كانت موزعة على الشكل التالي :

- المجلس الشعبي (الاكليزيا)
- المجلس المحدد أو الأعيان (البولي)

---

[79] عكاشة محمد عبد العال ، طارق المجذوب ، المرجع السابق ، ص 257.
[80] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 152.

فكان يقومان بالمهام السياسية و التشريعية و القضائية و المالية والعسكرية.

❖هيئة الحكام (ماجسترا)[81]

المبحث السابع ـ التنظيم القضائي في أثينا:

عرفت أثينا نوعين من القضاء ، قضاء رسمي يتشكل من محاكم و التحكيم الذي يتشكل من الأشخاص العاديين .

المطلب الأول / محكمة المحلفين : (المحكمة العامة)

تعقد جلساتها في الساحات العامة وقد أنشأها صولون في البداية لإرضاء طبقة الفقراء كجهة خاصة لاستئناف الماجيسترا ثم أصبحت تدريجيا هي المختصة بالفصل في القضايا المدنية و الجزائية[82] .

المطلب الثاني / محكمة المحلفين :

تتشكل من الأراخنة أي حكام المدينة فكانت في البداية تهتم بـ المسائل السياسية و الأمنية و حماية دستور أثينا ثم تحولت مع الوقت إلى محكمة الجرائم الخطيرة كقضايا التسميم و الحرائق العمدية و قضايا الدين .....

المطلب الثالث / التحكيم :

كانت هذه الطريقة منتشرة في أثينا نظرا لسهولتها وقلة تكاليفها

---

[81] فاضل إدريس ، المرجع السابق ، ص 144.

[82] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 49.

وذلك بأن يتفق أطراف النزاع على تحكيم رجل أو مجموعة رجال من العقلاء للفصل في النزاع و يتعهدون باحترام و تطبيق حكم المحكمين . أما الاستئناف فكان أمام الهيلي[83] .

[83] صلاح الدين جبار ، المرجع السابق، ص 50.

الفصل الرابع / النظم القانونية في الحضارة الغربية (الحضارة الرومانية)

مرت روما[84] بمراحل تاريخية متعددة بدأت عندما تأسست فيه روما نتيجة اتحاد العديد من الأجناس لكن نظرا للسياسة التعسفية ثار الشعب فتغير نظام الحكم الملكي إلى نظام جمهوري .

بعدها احتلت روما العديد من الدول في هذا العهد فتمكنت من احتلال قرطاجة ، بلاد الغال ، أسيا الصغرى، فأدت كل هذه التوسعات إلى قيام الإ مبراطورية الرومانية .

وفي هذه المرحلة تطورت الإمبراطورية من جميع النواحي خاصة الا قتصادية و الاجتماعية و عند وفاة الإمبراطور عادت الإمبراطورية للانح لال و التدهور نتيجة الاضطرابات السياسية[85] .

فعرفت الديانة في روما تغيرات كثيرة[86] وأهم ما يميزها اعتناقها الديانة المسيحية بعد 4 قرون من ظهور المسيح .

المبحث الأول / المجموعات القانونية الرومانية :

ظهرت القوانين المكتوبة في العصر الجمهوري والتي سوف نتناولها على التوالي:

---

[84] يرجح الكثير من الباحثين إلى أن أصول سكان مدينة روما هم : اللاتين – الليغور – الأتروسك . فهذه القبائل الثلاثة من أصول هندوأوروبية و لم يعترف بالمواطنة الرومانية إلا لهؤلاء السكان القاطنين مدينة روما في بداية الدولة .

[85] فركوس دليلة ، المرجع السابق ، ص 181.

[86] مرت الحياة الروحية لدى روما بثلاثة مراحل : (الديانة الأصلية و اقتباس الديانة) في ظل الوثنية و (ترسيم المسيحية) في ظل المسيحية .

المطلب الأول - قانون الألواح 12 :

تضمن 12 لوحة ، كل لوحة تحتوي على عدد من النصوص تتعلق بمادة معينة من المواد القانونية ولم توضع جميعها في وقت واحد ، فقد كانت حوصلة لإجراءات طويلة و معقدة وقد وضعت نتيجة لثروة الطبقة العامة التي كانت تسعى للمساواة مع الأشراف[87] .

الفرع الأول - مضمون الألواح :

- الألواح 1،2،3، تتعلق بالإجراءات الشكلية العامة للدعوى التكليف بـ الحضور ، استدعاء الشهود ، الإقرار القضائي .
- اللوحة 4 ، 5 ، تتعلقان بنظام الأسرة الزواج ، الطلاق ، النسب ، الإ ِرث .
- الألواح 8 ، 9 ، 10 ، تتعلق بنظام الجرائم و العقوبات القتل ، الحريق ، السحر .
- اللوحة 11 ، 12 ، أضيفتا سنة 450 ق م تتعلقان بالحريات و الحقوق الفردية مثل حق التجمع ، منع قتل شخص غير محكوم عليه قانونا [88].

المطلب الثاني - قانون الشعوب :

بعد توسع الدولة الرومانية أصبح قانون الألواح 12 عاجزا عن إيجاد الحلول القانونية لأن نصوصه كانت خاصة بالرومان وحدهم ، الأمر الذي أدى إلى ظهور قانون مشترك بين جميع شعوب الجنس البشري يعرف باسم قانون الشعوب و الشخص المكلف بتطبيقه هو بريتور الأجانب أي قاضي الأجانب و هو لا يطبق أحكام الألواح 12 بل يحاول الاجتهاد و

---

[87] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 33.
[88] دليلة فركوس ، المرجع السابق ، ص 187.

اقتباس الأحكام و القواعد من مختلف المصادر (العرف ، مبادئ العدالة ، مبادئ القانون الطبيعي)[89] .

الفرع الأول - مميزاته :

- البعد عن الشكليات لاسيما في المعاملات التجارية التي تحتاج إلى السرعة و الائتمان.
- حرية البريتور الأجانب في صياغة القواعد و اختيار صيغ الدعوى جعله قانونا مرنا يتماشى مع الوضع الاقتصادي و يطوره .

المطلب الثالث - القانون البريتوري أو قانون الحاكم القضائي :

كان كل بريتور يتولى الحكم لمدة سنة ملزم في نهايتها بتقديم منشور مفصل عن أعماله طوال السنة التي تولى فيها الحكم و الأساليب و الحلول التي اتبعها لضمان تحقيق العدالة و جعل أحكامه تتلاءم مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي يعرفها المجتمع في تلك المرحلة[90].

و بتعدد المناشير مع الوقت تكون تدريجيا قانون سمي : القانون البريتوري حل محل الألواح 12 و قانون الشعوب وطبق على جميع المواطنين الرومان و الأجانب على حد سواء .

المطلب الرابع - قانون تيودور :

تيودور وهو إمبراطور الشرق عاش في القرن 5 ميلادي ، اشتهر بعمله المتمثل في القانون الذي يحمل اسمه ، وينقسم هذا القانون إلى 16 كتاب يتعلق بمصادر القانون ومختلف القوانين (العام و الخاص و المالي و

---

[89] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 34.

[90] صلاح الدين جبار ،المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 62.

الجنائي)[91] .

المطلب الخامس - مجموعات جوستيان :

جوستيان هو إمبراطور الشرق و قد حاول أن يحقق أضخم تجميع قانوني تمثل في 4 مجموعات للقانون المدني الروماني و تتمثل في :

1 . مجموعة الدساتير 2 . الموسوعة

3 . وجيز الطلاب 4 . الدساتير الجديدة

المبحث الثاني / نظام الحكم في روما :

تولى الحكم مجموعة من الهيئات تتمثل في الملك ، مجلس الشيوخ ، مجالس شعبية .

المطلب الأول - الحكام :

كانت السلطات جميعها في يد حاكم واحد في العهد الملكي و قد أطلقت عدة تسميات مختلفة للحكام ففي العهد الملكي نجد الملك ، في العهد الإ مبراطوري نجد الإمبراطور، أما في العهد الجمهوري فقد ظهر عدد كبير من الحكام أو الماجيسترا ومن أهم أنواع الماجيسترا في روما نجد :

1. ماجسترا سياسيون
2. ماجسترا إداريون
3. ماجسترا قضائيون

المطلب الثاني - مجلس الشيوخ :

ظهر في العهد الملكي و استمر في العهد الإمبراطوري إلا أن الإمبراطور

[91] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، لمرجع السابق ، ص 63.

جرده من جميع صلاحياته لأنه ركز كل السلطات في يده مما جعل وجود المجلس شكليا فقط[92].

المطلب الثالث - مجالس شعبية :

اختفت تماما في العهد الإمبراطوري رغم أنها كانت لها صلاحيات واسعة في العهدين الملكي و الجمهوري[93] .

المبحث الثالث / النظم الاجتماعية في روما

قام النظام الاجتماعي الروماني في بدابته على الصراع الطبقي بين طبقة الأشراف و طبقة العامة بسبب الفوارق بين أفراد المجتمع من حيث الا متيازات و الثروات .

فقد نجحت العامة بحركتها الاحتجاجية و ثوراتها العديدة في استرجاع حقوقها الضائعة و تحقيق المساواة بين الطبقات في المجتمع الروماني و من أهم الطبقات هي :

- المواطنون وهم طبقة الأشراف
- طبقة العامة
- طبقة العبيد

فحسب الفقيه تيوفيل لاكتساب الشخصية القانونية يحب توفر ثلاث شروط وهي : الحرية ، المواطنة ، أن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة[94] .

---

[92] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 73.

[93] في العهد الملكي كانت مكونة من 30 مجلسا و يحضرها فقط الأشراف . أما في العهد الجمهوري فقد تعددت المجالس الشعبية و تنوعت على أساس الثروة و القبيلة و الطبقية فظهرت : المجالس المئوية – القبلية – العامة .

[94] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 76.

المطلب الأول ـ الزواج :

من موانع الزواج التي كانت معروفة في المجتمع الروماني مايلي :

أ / موانع قانونية : القرابة خاصة بين الأصول و الفروع .

ب / موانع اجتماعية : لا يجوز الزواج بين العامة و الأشراف و لا يجوز الزواج من المعتوقين من الأحرار .

ج / موانع دينية : لا يجوز الزواج من اليهود بعد ظهور الديانة المسيحية كما حرم الزواج على رجال المذهب الكاثوليكي .

المطلب الثاني ـ أنواع الزواج :

وفيه سنتعرض إلى أنواع الزواج المتمثلة في :

الفرع الأول / الزواج بسيادة :

هو الزواج الذي يتم بإرادة رب الأسرة في الانعقاد و الانحلال و تدخل أموال الزوجة ضمن أموال الزوج ولا تقبل في الأسرة الجديدة إلا بعد الإ نجاب و إدا لم تنجب بعد مرور سنة يمكن للزوج أن يطردها .

الفرع الثاني / الزواج بغير سيادة :

هو الزواج الذي يتم برضي الزوجين ، وهنا تحتفظ الزوجة بأموالها التي ترجع لأسرتها في حالة وفاتها ولا ميراث بينها وبين الزوج و يتم الطلاق بإرادة الزوجين أو أحدهما[95] .

المطلب الثالث ـ نظام التبني :

عرفت روما نوعين من التبني وهما :

---

[95] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 207.

الفرع الأول / التبني بمعناه الخاص

هو نظام كان معروفا في المجتمعات القديمة يحل الابن المتبنى محل الا بن الحقيقي لاستمرارية الأسرة و خلود العبادة ، و بعد وقوع التبني يصبح الطفل المتبنى بمثابة الابن الشرعي و الحقيقي سواء في واجباته أو في حقوقه لاسيما حقه في الإرث.

فاشتمل التبني حتى على الإناث كما يمكن لرب الأسرة أن يتبنى أولادا حتى و إن كان له أبناء .

فعملية التبني كانت تقوم أمام القاضي و على الاب الحقيقي أن يوافق على التبني و يفسر سكوته موافقة ، فيمنع على الأجانب تبني أبناء الرومان بل يتبنون الأجانب مثلهم بعقد مصادق عليه من قبل القاضي .

الفرع الثاني / الإستلحاق :

هو عقد بين رجلين المستلحق الذي ليس له ابنا و الملحق له الذي سيحل محل هذا الابن و يخضع الإستلحاق لتحقيق رجال الدين و يصوت عليه أمام المجالس الشعبية بالقبول أو الرفض و بعد صدور حكم أو قرار التبني يصبح المتبنى ابن شرعيا و عليه طاعة الأب الجديد وله حق الإ رث[96].

المطلب الرابع ـ نظام الإرث :

كان الإرث هو الآخر يتم بطريقتين إما عن طريق الوصية وهو الأصل و إما عن طريق القانون في حالة عدم وجود وصية .

---

[96] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – الإسلامية – الجزائرية) ، المرجع السابق ، ص 84.

المبحث الرابع / نظام الجرائم و العقوبات في روما :

عرفت روما نوعين من الجرائم وهي :

المطلب الأول / جرائم عامة :

وتتمثل في الأفعال التي تمس الدولة كالخيانة ، التجسس أو الجرائم التي تمس المجتمع كالقتل العمدي ، الحرق العمد ، و عقوبتها هي الإ عدام .

المطلب الثاني/ جرائم خاصة :

فهي التي تلحق أذى جسمي أو مادي ، أما في قانون الألواح 12 كانت الجرائم الواردة فيه تمثلت في :

الفرع الأول / جرائم ضد الأشخاص : فقد ذكر القانون ثلاث أنواع منها :

- قطع عضو من الأعضاء ، عقوبته القصاص لكن بإمكان الجاني أن يدفع تعويضا للمجني عليه
- كسر العظم ، فإذا كان المجني عليه عبدا يدفع له نصف المال
- الضرر البسيط كالضرب عقوبته الغرامة[97] .

الفرع الثاني / **جرائم ضد الأموال** :

1 / السرقة و القانون فرق بين نوعين من السرقة و هو كالآتي :

- السرقة بالتلبس فهنا إذا قبض على الجاني متلبسا فيقتل و إذا كان حرا يحق للمسروق أن يجعله عبدا له و يجلد إذا كان قاصرا أما

[97] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 247.

العبد فيجلد ثم يعدم و بإمكان المسروق ان يتصالح مع السارق أن يدفع له اموالا أو يعفو عنه .

- السرقة دون تلبس تكون عقوبة السارق دفع غرامة تساوي ضعف الشيء المسروق و إلا يصبح عبدا له .

2 / الإضرار بأموال الغير وهي رعي الماشية في أرض الغير ، قطع أشجار الغير إتلاف أشياء الغير و العقوبة هي غرامة تساوي قيمة الضرر[98] .

[98] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 342.

الفصل الخامس النظم القانونية في حضارة اليهود

هي تلك الشريعة التي تكونت لدى بني إسرائيل حينما كانوا قبائل متفرقة و أثناء قيام دولة اليهود في فلسطين .

فأول مصدر لهم هو " الثوراة " وقد فسر العلماء وجمعوا الثوراة في كتاب عرف ب " التلموذ" و قد جاءت فيه الأحكام القانونية مختلطة بغيرها من الأحكام الدينية و الأخلاقية و تشمل مصادر الشريعة اليهودية ، العهد القديم ، و التلموذ[99].

وحاول العلماء الوقوف على أصل الأحكام القانونية التي تضمنتها الثوراة و تاريخ كل منها ، هذه الأحكام جاءت متناثرة في أصفار الثوراة[100] (أي الكتب التي جمعت فيها بعد نزول الثوراة) و مختلطة بغيرها .

فالنصوص القانونية هي قليلة مقارنة مع باقي الأحكام التي تضمنتها الثوراة وهناك بعض النصوص احتفظ بها بنو إسرائيل على شكل أعراف أهمها :

1. الوصايا العشر التي نزلت على سيدنا موسى وهذه النصوص هي نواة الثوراة و أقدم النصوص في مجال القانون .
2. تقنين التقاليد العرفية في كنعان في عهد الملك يوشع[101] فيما يعرف بالعهد أو الميثاق وقد تأثر هذا بقانون حمو رابي .

---

[99] أحمد قنعان قنديل ، الثوراة ومصادر التشريع في الديانة عند اليهود ، بحث منشور في 30-12-2020 ، اطلع عليه بتوقيت 18:45 في الموقع : https://www.civgrds.com

[100] أهم أسفار هذا العهد ، خمسة أسفار هي محل إجماع فرق اليهود و طوائفهم وهي التي تنسب إلى نبي الله موسى و يطلق عليها أسفار موسى 5 أو الثوراة وهي : (سفر التكوين – سفر الخروج – سفر العدد – سفر التثنية – سفر اللا وين)

[101] هو يوشع بن نون بن أفراهيم بن يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم الخليل، وأهل الكتاب يقولون أن يوشع هو ابن عم النبي هود ، للمزيد من المعلومات اطلع على : https://ar.wikipedia.org

3. حركة الإصلاح الديني و الذي اهتم بالأخلاق و الديانة[102] .

ب / التلموذ :

بظهور التلموذ أصبح لدى اليهود شرح و تفسيرات أصبحت مقدمة بـ النسبة لديهم .

المبحث الأول - بعض الأحكام القانونية عند اليهود :

الشريعة اليهودية هي شريعة خاصة ببني إسرائيل لا تطبق إلا على بني إسرائيل .

ولكي يكون الشخص عضوا في بني إسرائيل يجب أن يكون :

1. أن يكون معتنقا اليهودية
2. أن يكون من سلالة بني إسرائيل حقيقة أو حكما .
3. أن يكون حرا ، فالأجانب و الرقيق لا يكتسبون الشخصية القانونية[103] .

المطلب الأول - نظام الأسرة :

تقوم الأسرة في الشريعة اليهودية على نظام الأسرة الأبوية حيث يتمتع رب الأسرة بسلطات مطلقة تناقصت بالتدريج مع تطور المجتمع .

الفرع الأول / الزواج :

بداية كانوا يأخذون بنظام الزواج من الأقارب و تحريم الزواج من الأ جانب ، لكن بعد تطور العصور أبيح الزواج المختلط لكنه ظل مكروها .

---

[102] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 483.
[103] المرجع نفسه ، ص 491.

فكانت ظاهرة تعدد الزوجات موجودة دون تحديد عدد معين إلى جانب ا لأخذ بالجواري.

في حالة عقم الزوجة يحق للزوجة أن تمنح زوجها جارية تنجب له ، و يصبح ابنها شرعيا .

فكان الزواج ينعقد بالتراضي المقترن بإجراءات شكلية كالصلاة و الكتابة ، كما تصاحبه احتفالات دينية و عائلية ، ولابد كي يتم الزواج أن يوافق ا لأب على ذلك.

و المهر[104] عند اليهود شرط لصحة الزواج ، و إذا عدل الخطيب عن إتمام الخطبة فقد ما دفعه من مهر أما إذا كان العدول من جانب المخطوبة أبوها يقوم بدفع مثليه للخاطب ، و في حالة زنا المخطوبة في شريعة اليهود فإنها تأخذ حكم زنا الزوجة [105].

الفرع الثاني / الطلاق :

يتم بوفاة أحد الزوجين أو الطلاق وهو يتم بورقة مكتوبة كما أنه حق مقرر للزوج دون الزوجة[106] .

الفرع الثالث / سلطة الزوجة[107] :

- لا يحق لها طلب الطلاق .
- تتمتع بأهلية مقيدة نتيجة زواجها، فهي لا تستطيع إبرام التصرفات

---

[104] والخاطب يهب مخطوبته بعض الأموال تسمى آتوباه، وهو نظام شبيه بنظام ال- «نودونا» عند البابليين، يضمن للأ رملة رزقها بعد وفاة زوجها.

[105] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 495.

[106] إذ لا يجوز لها طلب الطلاق مهما كانت الأسباب. ولا يحرم الزوج من حق طلاق زوجته إلا في حالات نادرة أهمها: إذا كان الزواج قد تم بعد أن اغتصب من أصبحت زوجة له وإذا انحل الزواج بوفاة الزوج أو بطلاق الزوجة جاز لها أن تتزوج من جديد. و يجوز للزوج مراجعة مطلقته، ما لم تكن قد تزوجت بعد طلاقها منه برجل آخر، حتى ولو انحل الزواج الثاني بوفاة الزوج الثاني أو بطلاق المرأة فلا يجوز لزوجها مراجعتها.

[107] إن مركز الزوجة اليهودية أدنى من الزوجة البابلية.

القانونية إلا إذا أذن لها زوجها .

- كما أن أموالها تصبح ملكا للزوج، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك في عهد الزواج فإنه لا يتحكم في أموالها .
- وللزوج على زوجته حق التأديب لكنه لا يصل إلى حد حق الحياة أو الحرية حيث يحرم على الزوج بيع زوجته أو استرقاقها أو قتلها .

الفرع الرابع / السلطة الأبوية :

ظل النظام الأبوي[108] هو السائد في الأسرة اليهودية حيث ينسب الابن لأ بيه المتزوج شرعيا من أمه .

الفرع الخامس / الإرث :

التركة تؤول للأبناء الذكور فقط ، فهم يحجبون أخواتهم البنات اللواتي يرثن إلا في حالة انعدام الذكور .

ففي حالة انعدام البنات و الأولاد تؤول التركة للإخوة للمتوفى .

في حال عدم وجود الأبناء تؤول التركة للأم أي الزوجة غير أنه بعض القبائل كانت لا تعطي للزوجة حقها إلا من خلال الوصية[109].

---

[108] يتمتع الأب بسلطة أبوية على أولاده ولكنها لا تصل إلى حد حق الحياة أو الموت. فالحالات التي قضى فيها رب الأ سرة بقتل أحد أعضائها كان القتل عبارة عن عقوبة وقعت لارتكاب فعل شائن.

[109] صوفي حسن أبو الطالب ، المرجع السابق ، ص 499.

الفصل السادس النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

لقد عرف العرب كثيرا من النظم القانونية و الاجتماعية فقد عاشوا في ظل نظام القبيلة كنظام سياسي كما عرفوا كثيرا من النظم المتعلقة بنظام الأسرة كالزواج و الطلاق وأخرى خاصة بالمعاملات من بيع وخلافة كما كانت لديهم قواعد خاصة بالجرائم و العقوبات وهذه النظم كانت في صورة عادات وتقاليد تعارفوا عليها وتوارثوها [110].

فلم تكن في بلاد العرب قبل الإسلام حكومة جامعة لهم بل كانت هناك حكومات متعددة هي حكومات القبائل وعشائرها.

فكان شيخ القبيلة يجمع رؤساء العشائر من حين لآخر فكان يتألف منهم شبه مجلس شيوخ القبيلة للتشاور في الأمور المهمة فكانت تحكم القبيلة حسب العرف المحلي[111].

ثم جاء الإسلام بتنظيم جديد للحكم يعتمد على الشورى و المساواة وهو ما عرف بالخلافة[112].

المبحث الأول / نظام الأسرة

و سنتناول فيه الزواج و الطلاق وكذلك نظام الإرث .

المطلب الأول - الزواج

عرفت القبائل العربية صورا عديدة من الزواج مثل: زواج الأسر، زواج

---

[110] عباس العبودي ، المرجع السابق ، ص 255.

[111] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – الإسلامية – الجزائرية) ، المرجع السابق ، ص 122.

[112] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 87.

المتعة بالإضافة إلى نظام تعدد الأزواج للمرأة الواحدة بمعنى زواج المشاركة مثل زواج الإخوة .

لكن بعد مجيء الإسلام فقد حرم ذلك[113] و جعل الزواج الفردي هو الأ صلي فقد عرفوا أيضا تعدد الزوجات الذي قيده الإسلام بشروط معينة أهمها :

- أن لا يزيد عدد الزوجات عن أربعة
- بالإضافة لشرط العدل بينهم

أما عن موانع الزواج[114] في الشريعة الإسلامية الرضاعة و المصاهرة كموانع قانونية للزواج .

---

[113] والمحرمات من النساء حددهنّ القرآن الكريم بشكل مفصل ومحكم تباعا من الفصول إلى الفروع في الآيتين ال 22 و23 من سورة النساء: ﴿ وَلا ۟ تنكِحُوا۟ مَا نكحَ آبَاؤُكم مِّنَ النِّسَاء إلا ۟ مَا قدْ سَلَفَ إنّهُ كانَ فَاحِشَةً وَمَقتًا وَسَاء سَبِيلا ۝ حُرِّمَتْ عَلَيْكمْ أمَّهَاتُكمْ وَبَنَاتُكمْ وَأخَوَاتُكمْ وَعَمَّاتُكمْ وَخَالا ۟تُكمْ وَبَنَاتُ الأ ۟خ وَبَنَاتُ الأ ۟خْتِ وَأمَّهَاتُكمُ اللا ۟تِي أرْضَعْنَكمْ وَأخَوَاتُكم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأمَّهَاتُ نِسَآئِكمْ وَرَبَائِبُكمُ اللا ۟تِي فِي حُجُورِكم مِّن نِّسَآئِكمُ اللا ۟تِي دَخَلتُم بِهِنَّ فَإن لَمْ تكونُوا۟ دَخَلتُم بِهِنَّ فَلا ۟ جُنَاحَ عَلَيْكمْ وَحَلا ۟ئِلُ أبْنَائِكمُ الذِينَ مِن أصْلا ۟بِكمْ وَأن تجْمَعُوا۟ بَيْنَ الأ ۟خْتَيْنِ إلا ۟ مَا قدْ سَلَفَ إنَّ اللهَ كانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝ ﴾.

[114] موانع الزواج كثيرة منها المؤبد ومنها المؤقت ، ونذكر بعضا منها فيما يلي :

1- أن يكون بالزوجين أو بأحدهما ما يمنع من التزويج من محرمية بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة، ودليله الآية (23) من سورة النساء في بيان المحرمات من النساء .

2- كون المرأة غير خليه عن زوج، أي متزوجة ، لقوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء: و} ۟المُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء {النساء: 24

3- اختلاف الدين بين الزوجين بأن يكون مسلماً وهي وثنية، أو كونها مسلمة وهو غير مسلم ، ويستثنى من الاختلاف في الدين جواز زواج المسلم بالكتابية بشرط أن تكون عفيفة .

4- كون المرأة في عدة من نكاح .

5- كون أحدهما محرماً بحج أو عمرة .

6- البائن بينونة كبرى لا تحل للزوج قبل أن تنكح زوجا غيره .

7- نكاح خامسة لمن في عصمته أربع نسوة .

المطلب الثاني ـ الطلاق :

كان الطلاق في العصر الجاهلي مباحا لا يوجد فيه عدد للطلقات فكان الزوج حق إرجاع أو ترك الزوجة، كما كانت المطلقة يمكنها الزواج مباشرة دون انتظار العدة [115].

لكن بعد أن جاء الإسلام حدد عدد الطلقات بثلاثة كما نص على عدة المطلقة حتى لا يختلط النسب .

المطلب الثالث ـ الإرث

انحصر الإرث في النسب و القرابة لكن فقط بالنسبة للذكور البالغين في حين حرمت النساء و الأطفال من الإرث، ولما جاء الإسلام وضع أساسا للتوريث فحدد أنصبة معلومة لعدد معين من الأقارب كما أشرك النساء و ا لأطفال في الإرث و حدد موانع الإرث أيضا[116] .

المبحث الثاني / النظم الاجتماعية في الإسلام

أهم الطبقات الاجتماعية في الإسلام و المعروفة في التاريخ هي طبقة الحكام و العلماء و الأغنياء والعامة و أهل الذمة و طبقة العبيد[117].

المبحث الثالث / النظم الاقتصادية

وبالتحديد سنتطرق إلى :

---

[115] إبراهيم أبو العود ، الطلاق في الجاهلية ، بحث منشور في 25-05-2014 ، أطلع عليه 18:45 على : http://elaphblogs.com

[116] يمكن حصر موانع الإرث في جمله (عش لك رزق) و في القانون الجزائري فيما يلي:

1- قتل المورث عمدا و عدوانا.
2- اللعان.
3- الردّة.
4- اختلاف الدين

[117] أرزقي العربي أبرباش ، المرجع السابق ، ص 277.

المطلب الأول ـ نظام الملكية :

عرف الإسلام نظام الملكية[118] و التي كانت من أسبابها الوصية أو الإ رث[119] .

المطلب الثاني ـ المعاملات :

عرف العرب البيع و الرهن و الشركة لكن بعض هذه العقود لم تكن تخلو من المقامرة و الضرر .

فجاء الإسلام و ألغاها و حرمها إذا كان يشوبها غش و خداع حيث القرآن الكريم تعرض لتنظيم المعاملات فأمر بالوفاء بالالتزامات و نهى عن أكل أموال الناس بالباطل وحرم البيوع التي تحتوي على الغش .

لكنه من جهة أخرى أوجد قواعد خاصة بالكتابة و الإثبات و شهادة الشهود و حرم الربا التي كانت شائعا[120].

المبحث الخامس / نظم الجرائم و العقوبات

نظم الإسلام الجرائم و العقوبات بنصوص شرعية أي القرآن و السنة لحماية الناس في أرواحهم و أبدانهم ، و أكثر هذه الجرائم تدخل في نطاق الحدود و تعد من حقوق الله لهذا لا يمكن التنازل أو العفو عنها مثل الجرائم الماسة بأمن الدولة و النظام العام مثل جريمة الردة ، شرب الخمر ، السحر أو الجرائم الأخلاقية مثل الزنا ، اللواط ، القذف .

أما الجرائم التي يطبق عليها القصاص و الدية نجدها في جرائم الدماء

---

[118] كانت أنواع الملكية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم و عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وهي : الملكية الفردية و ملكية بيت المال و الملكية المشاعة و ملكية الحبوس . وهذه الملكية مقيدة بفرض الزكاة و بحقوق الجوار و بعدم الإضرار و بالاستغلال والاستعمال وعدم التعطيل و بالتوثيق .

[119] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 99.

[120] صالح فركوس ، المرجع السابق ، 129.

التي يكون فيها الاعتداء على النفس أو الجسم .

بينما الجرائم الأخرى تركت للسلطة التقديرية للقاضي و التي منها جرائم التعازير[121].

المبحث السادس / مراحل التشريع الإسلامي

مر التشريع الإسلامي ب 6 مراحل وهي :

- **المرحلة 01 :** التشريع في حياة الرسول الكريم و التي اعتمد فيها على القرآن الكريم و السنة النبوية كتفسير و شرح للقرآن الكريم .
- **المرحلة 02:** التشريع في عهد كبار الصحابة و أئمة أهل البيت .
- **المرحلة 03 :** التشريع في عهد صغار الصحابة و من تلقى عليهم من التابعين.
- **المرحلة 04 :** تدوين السنة و أصول الفقه و ظهور الفقهاء الأربعة الذين اعترف لهم الجمهور بالإمامة و الاجتهاد المطلق وهم : الفقه المالكي، الحنبلي ، الشافعي ،الحنفي .
- **المرحلة 05 :** القيام على المذاهب و تأييدها مع شيوع الجدل و الا ختلاف بين أصحاب المذاهب و كان ذلك من أوائل القرن 4 إلى سقوط الدولة العباسية .
- **المرحلة 06 :** ظهور التقليد [122].

---

[121] فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 244.

[122] مجد خضر ، تاريخ التشريع الإسلامي ، بحث منشور17 يناير 2018 ، أطلع عليه 17:45 على https://mawdoo3.com

المطلب الأول / مصادر التشريع :

وهذا المطلب قسم إلى عدت فروع هي كالآتي :

الفرع الأول - القرآن الكريم

فالقرآن الكريم هو دستورٌ للمسلمين عامةً، وفـــــــــيه منهاجٌ م ـــــتكاملٌ لحياتهم، وهو مح ـــــفوظٌ بأمر الله عن التـــــــبديل أو التـــــــــحريف، وقد حوى القرآن الكريم جميع ما يحتاجه المسلم في حياته وفيه بيان الحلال والحرام وما يجب على المسلم فعله وما يجب عليه تركه، قال تعالى: (قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ *يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)[123]

الفرع الثاني - السنة النبوية

وهي الأصل الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم سواءً كـــــــان ذلك مـــــن خلال قوله عليه السلام أو فـــــــــعله أو تقريره، والسنة النبوية لها دورٌ مهمٌ في مصادر الشريعة فـــــهي التي تـــــــ ُبين القرآن وتكمله وتوضح المقصود من آياته وجزئياته.

الفرع الثالث - الإجماع :

وثالث هذه المصادر هو الإجماع، وقد اتفق أهل العلم على حجيةِ هذا المصدر ومن أدلتهم قول الله -تعالى-: (وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﷺ

---

[123] سورة المائدة آية 15

وَسَاءَتْ مَصِيرًا)[124]، وفيما يأتي بيان تعريفه ومثال على أحد أحكامه: تعريفه: يُعرّف الإجماع على أنّه اتفاق المجتهدين من أمةِ النبيّ محمد - صلى الله عليه وسلم- في عصرٍ من العصورِ على حكمٍ شرعيٍ. مثال على حكم ثبت بالإجماع: أجمع أهل العلم على تحريم المخدرات.

الفرع الرابع - القياس

في اللغة: إما التقدير، وإما التسوية بين الشيئين. و في اصطلاح الأصوليين: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص شرعاً على حكمه؛ لاشتراكهما في علة الحكم، مثل قياس الوصية على الميراث في حرمان القاتل منهما؛ لاستعجاله شيئاً قبل أوانه، فيعاقب بحرمانه. وهو حجة شرعية في الأحكام العملية، وهو المصدر الرابع في التشريع. ودليل حجيته من القرآن آية (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)[125] .

ومعنى القياس فيه ردّ إلى الله والرسول، ولأن النبي أقر الاجتهاد بالرأي، وهو القياس غالباً، وقاس الرسول في مسائل كثيرة، كقياس وجوب أداء دين الله كالحج على وجوب أداء ديون الناس المادية، وقاس الصحابة الخلافة على إمامة الصلاة لمبايعة أبي بكر بها، لتساوي الأصل والفرع في المعنى الجامع المشترك بينهما وهو المعبر عنه بالعلة[126].

المبحث السابع / النظم السياسية في الإسلام

إن نظام الحكم في الشريعة الإسلامية قواعده مستمدة من القرآن الكريم

---

[124] سورة النساء، آية:15 .

[125] سورة النساء آية 59 .

[126] مصادر التشريع الإسلامي ، اطلع عليه في 22:00 على : https://islamonline.net

حيث حرص على أن يسود العدل في المجتمع و بهذا فهو يقوم على :

المطلب الأول - حق الأمة في اختيار الحاكم

إقامة الدولة أمر ضروري لإقامة دين الله تعالى والحفاظ عليه وتحكيم شريعته في الناس، وحفظ الحقوق والحدود، وقد انعقد الإجماع القطعي على وجوب الإمامة وإقامة الحاكم المحقق لمقاصدها. يقول الغزالي "السلطان ضروري في نظام الدين ونظام الدنيا، ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين، ونظام الدين ضروري للفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود الأ نبياء قطعاً، فكان وجوب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه" واختيار الحاكم هو عبارة عن عقد يتم بين الأمة وبين الحاكم، ف الحكم ليس حقاً موروثاً لأحد بعينه، وإنما هو اختيار حر من الأمة لمن تنطبق فيه الأوصاف الشرعية التي يتحقق بموجبها مقصود الإمامة في إقامة الدين وسياسة الدنيا به .

المطلب الثاني - مبدأ الشورى

تعتبر الشورى أصلا ً من الأصول الأولى للنظام السياسي الإسلامي، بل امتدّت لتشمل كل أمور المسلمين؛ وتأسيسًا على ذلك فإن الدولة الإسلا مية تكون قد سبقت النظم الديمقراطية الحديثة في ضرورة موافقة الجماعة على اختيار مَنْ يقوم بولاية أمورها ورعاية مصالحها وتدبير شئونها؛ ممّا يؤكِد قيمة وفاعلية الإجماع عند المسلمين[127].

المطلب الثالث - العدل

و العدل أساس المجتمع الصالح والحكم الرشيد «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى»، «وإن حكمت فاحكم بينهم ب

[127] https://sotor.com/

القسط، إن الله يحب المقسطين ».

يقول النبي صلى الله عليه وسلم «من آذى ذمياً فأنا خصمه» ويقول أيضاً: «ألا من ظلم معاهداً أو تنقصه حقه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة»، ومن الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله «أحب الناس إلى الله تعالى يوم القيامة إمام عادل ٍ »[128].

و من هنا كان شرطاً أساسياً اتفق عليه علماء الفقه الإسلامي كون العدالة أول الشروط التي يشترطونها في «الإمام أو الحاكم».

المطلب الرابع - طاعة الحاكم

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ)[129] وتعرّف الطاعة بأنها الانقياد والموافقة؛ فطاعة الله -تعالى- هي الانقياد لأوامره، والالتزام بشرعه، فهو الأحق بالانقياد له؛ حيث إنه الربّ والمعبود. وقد سُبقت الآية المذكورة بآية في بداية السورة، تنصّ على أن طاعة الله شرط من شروط الإيمان، قال تعالى: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)[130]أما هذه الآية فالطاعة مقرونة بالنهي عن التولي بعد الإيمان، والإجابة لأمر الله وأمر رسوله -صلى الله عليه وسلم-.

وطاعة الرسول من طاعة الله، وعبادة الله يجب أن تكون وفق ما جاء به

---

[128] فهذه المعاني كلها ترسم لنا كيف أن الإسلام ذهب مع العدالة مذهباً بعيداً مداه أبعد مما عرف في أي شريعة أخرى من الشرائع السماوية أو الوضعية .

[129] سورة الأنفال آية 20 .

[130] سورة الأنفال آية 01.

سيدنا محمد، ومن عبد الله على غير ما جاء به سيدنا محمد فلن يُقبل منه، وهو في الآخرة من أصحاب النار، وقد نهى الله عن مخالفة النبي فيما يأمر به أو ينهى عنه .

فطاعة أولي الأمر من المبادئ والأمور الثابتة في الدين وجوب طاعة ولي الأمر، ما لم يأمر بما فيه الكفر أو معصية الله تعالى فقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: (السمعُ والطاعةُ على المرءِ المسلمِ فيما أحبّ وكرهَ، ما لم يُؤمَرُ بمعصيةٍ، فإذا أُمِرَ بمعصيةٍ فلا سمع ولا طاعةَ)، كما أجمع علماء الأمة الإسلامية على وجوب طاعة ولي الأمر، والسمع والطاعة[131].

المطلب الخامس - الحرية

لقد احترم الإسلام الحرية حيث لم يكره أحدا على اعتناق فلسفة معينة ولم يرغم الناس على اعتناق الإسلام بل بالعكس حيث أعطى كل فرد حريته الكاملة في التعبير عن رأيه شرط أن لا تتعارض مع حقوق الآ خرين .

[131] حنان منصوري ، طاعة الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي ، مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ،العدد 01 ،2021، ص 325.

الفصل السابع / النظم القانونية في الجزائر

مرت الجزائر بعدة عصور عبر التاريخ و اختلفت النظم القانونية فيها من عهد إلى عهد حسب كل حقبة تاريخية من العهد البربري إلى العهد الفتوحات الإسلامية وحكم العثمانيين إلى الاحتلال الفرنسي ثم إلى العهد الجمهوري .

المبحث الأول / النظم القانونية في العهد البربري

البربر[132] كلمة ارتبطت بعهد الرومان فهم من أطلقوا هذه الكلمة على شعوب شمال إفريقيا ، فلقد استوطنوا في شمال إفريقيا ثم بعد الفتوحات الإسلامية للمنطقة في بداية القرن 8 م امتزج الأمازيغ بالعرب الوافدين من المشرق و الأندلسيون و العثمانيون و الأفارقة و من هؤلاء جميعا تكون المجتمع الجزائري بخصائصه و ثقافته المتميزة[133] .

المطلب الأول / النظام الاقتصادي

تميزت الحياة الاقتصادية للبربر قبل الإسلام بمرحلتين متميزتين وهما مرحلة الاقتصاد البدائي و الاحتكاك مع الفينيقيين ، ثم مرحلة الدولة النوميدية و الاحتلال الروماني .

---

[132] برابرة أو برابري بالإنجليزية: barbarianإنسان ينظر إليه على أنه غير متحضر أو بدائي. وعادة ما يطلق على أساس التعميم القائم على الصورة النمطية الشائعة؛ يمكن أن يكون البربري عضو من أمة يحكم عليها البعض على أنها أقل حضارية أو نظامية (مثل المجتمع القبلي)، كما يمكن أن يكون أيضا جزءا من مجموعة ثقافية "بدائية" معينة (مثل البدو الرحل) أو الطبقة الاجتماعية (مثل قطاع الطرق) سواء داخل الأمة أو خارجها. بدلا من ذلك، يمكن أن يكون محترما وحالما مثل الهمجي النبيل. في الاستخدام الاصطلاحي أو التشخيصي، قد يكون "البربري" أيضا إشارة فردية لشخص وحشي، قاسي، حربي، وغير حساس. للمزي من التفصيل تصفح الموقع التالي : https://ar.wikipedia.org

[133] أرزقي العربي أبرباش ، المرجع السابق ، ص 281 .

فكان الاقتصاد قائما على تربية المواشي بالدرجة الأولى ثم يليها الا قتصاد الزراعي بالدرجة الثانية فاهتموا بزراعة الحبوب كالقمح و الحمص إضافة إلى التين ، فكانت النساء تساعدن الرجال في أعمال الفلاحة و صنع الأدوات المنزلية بالطين .

وبعدها بدؤوا بالمقايضة مع البلدان المجاورة خلال وصاية قرطاجة في بعض المنتوجات كزيت الزيتون ، التمور ، الأقمشة ، إلى جانب عقد الصفقات التجارية مع الفنيقين لتموين السفن بالسلع و الغذاء[134] .

المطلب الثاني / النظام الاجتماعي

تكون المجتمع البربري من عائلات و قبائل و دواوير و عروش .

1 ـ العائلة : تتكون من الرجال و زوجاتهم و أبنائهم و يرأسهم كبير العائلة و تقوم على سيادة الرجل ، الذي كان يحق له التعدد .

2 ـ القبيلة : تتكون من عدة عائلات يرأسهم رئيس القبيلة .

3 ـ الدوار : يتكون من عدة قبائل متجاورة يشتركون في رابطة الانتماء و النسب و المصالح المشتركة و يرأسهم أغنى رجال القبيلة و أكبرهم سنا و أرجحهم عقلا.

4 ـ العرش : يتكون من مجموعة دواوير متجاورة يرأسه كبير العرش الذي يتمتع بسلطات واسعة كمواعيد سقي الماشية بين الدواوير ، رسم الحدود إلى أن أصبح له دور أساسي في تمثيل العرش في عهد الدولة

---

[134] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 137.

النوميدية .

كان المجتمع البربري يتكون من : البدو الرحل (قبائل الجيتول)[135] و الريفيون المستقرون في القرى و المداشر[136] .

المطلب الثالث / نظام الحكم

عرف نظام الحكم ثلاث أنواع وهي :

1. **الحكم الديمقراطي المباشر** و الذي لا تخضع فيه القبائل البدوية الرعوية إلى سلطة فوقية بل يخضع للمناقشة في القضايا المشتركة عن طريق جمعيات عامة ثم تكلف أشخاص للتنفيذ الحكم .
2. **حكم القبيلة** و يكون في القبائل المستقرة حيث ينوب بعض أفرادها عن المجموعة في تسيير و إدارة القرية و الدشرة أو العرش .
3. **الحكم الأجنبي** تتولاه السلطة القرطاجنية على المدن الساحلية التي تعتبر مركزا تجاريا لهذا فإن الإقليم المحكوم من المحتل الأجنبي كانت تطبق فيه قوانين القرطاجنيين و حكام المدن[137] .

المطلب الرابع / النظام القضائي

كان نظام القضاء موكولا إلى عدة طبقات حسب نوع النزاع و حدته ، فلم يكن هناك فصل بين السلطة التشريعية و التنفيذية و ذلك لبساطة

---

[135] الجيتوليون أو كما تصفهم العرب بني جوالة يتكلمون باللسان الامازيغي او البربري..هم قبائل نازحة من ليبيا. منهم القيطولييين الذين وصلت سفنهم إلى إنجلترا، كما تعتبر قبائل زناتة من الجيتول. اشتهر الجيتوليون في تاريخ المغرب القديم بكونهم رعاة نموذجيين، كما أنهم ألفوا الانتقال نحو الشمال عبر العصور عندما تحل مواسم الرعي في بلاد التل. كما يستعمل مصطلح الجيتول لوصف جنوب الجزائر في عصر روما القديمة.

[136] أهم القبائل المستقرة الأمازيغية الجزائرية : كتامة ، عجيسة ، صنهاجة . مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 138.

[137] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 139.

المجتمع و قلة مشاكله و عدم تعدد طبقاته .

فكانت الخصومة تتم شفاهة و علنية و يطلب من الخصوم الحضور شخصيا فإن كان النزاع بين عشيرتين فمجلس الجماعة برئاسة كبير الدوار هو من يفصل في النزاع و إن لم يستطع ذلك فمجلس العرش برئاسة كبير العرش هو من يفصل و لا رجعة في الأمر .

المبحث الثاني / النظم القانونية الجزائرية بعد الفتح الإسلامي

يعتبر العصر الإسلامي أطول عصور الجزائر من الناحية الزمنية 870 سنة و لمعرفة النظم القانونية الجزائرية.

المطلب الأول / مراحل الفتح الإسلامي في الجزائر

شهد هذا العهد ثلاث مراحل و هي :

الفرع الأول - مرحلة الاكتشاف

دامت حوالي 30 سنة بدأ المسلمون خلالها استكشاف و معرفة البلاد و يرجع تأخر فتح بلاد المغرب العربي إلى عدة أسباب سياسية ، طبيعية ، عسكرية ، و بعدها انطلقت الفتوحات الإسلامية من مصر نحو المغرب من أجل نشر الدين الإسلامي ثم بعدها إلى شمال إفريقيا [138].

الفرع الثاني - مرحلة الاستقرار

مؤسسها حسان بن النعمان فاتح المغرب وواضع أسس النظام القانوني السياسي و العسكري و الإداري في المنطقة ، ثم تلاه موسى بن نصير الذي عمل على نشر الإسلام في بلاد المغرب العربي و بعدها حاول

[138] فاضلي اريس ، المرجع السابق ، ص 296.

المسلمون فتح شمال إفريقيا بعد عدة نزاعات مع الأمازيغ الذين تقبلوا وجودهم .

الفرع الثالث - مرحلة الإمارات المستقلة

في أواخر عهد الخلافة العباسية ضعفت سلطة الخلافة في بغداد و أصبحت صورية و استقل كل من أمير بإمارته و هكذا تكونت الإمارات المستقلة في بلدان المغرب العربي و التي من بينها الإمارة الرستمية ، الفاطمية ، المرابطية ، الموحدية[139] .

المبحث الثالث / النظم القانونية الجزائرية في العهد العثماني

دام العهد التركي في الجزائر حوالي ثلاث قرون و 14 سنة و قد كان ذلك أثناء خلافة العثمانيين بإسطنبول .

المطلب الأول / نظام الحكم العثماني في الجزائر

مر نظام الحكم العثماني في الجزائر بأربعة مراحل أساسية و كل مرحلة تختلف عن الأخرى كانت بدايتها ب :

الفرع الأول - مرحلة البيلر باي[140] :

أي الأمراء و قد تم في هذه المرحلة بتوطيد ركائز الحكم و إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية .

---

[139] فاضلي ادريس ، المرجع السابق ، ص 300.

[140] ودام حكم البايلربايات إلى غاية سنة 1588 ميلادي، ومن مميزاته مواصلة الجهاد ضد الإسبان وطردهم من المدن التي احتلوها في الجزائر.

الفرع الثاني - مرحلة الباشوات[141] :

كانت مدة حكم الباشا 3 سنوات و يشاركه في الحكم الجيش و الديوان و الغاية من تقليص مدة الحكم تفاديا لتمرد الحاكم على الدولة العثمانية .

الفرع الثالث - مرحلة الأغوات[142] :

يقوم حكم الآغا ب 2 سنتين لكن هذا النظام لم يدم طويلا لكثرة الاغتيا لات بينهم و الاضطرابات .

الفرع الرابع - مرحلة الديات[143] :

هي أطول فترة لحكم الأتراك في الجزائر دامت حوالي 160 سنة و فيها أصبحت الجزائر دولة قائمة بذاتها و متميزة عن غيرها من أقاليم الخلا فة العثمانية .

المطلب الثاني / النظم الإدارية

عرف التنظيم الإداري في العهد العثماني نوعين من الإدارة و هما :

---

[141] عهد الباشاوات الذي امتدّ من سنة 1587 إلى غاية سنة 1659 ميلادي، وبدأ عهد الباشاوات في الجزائر بعد أن لمست الدولة العثمانية في عهد مراد الثاني ضعف الارتباط بينها وبين ولاتها على الجزائر في أواخر عهد البايلربايات.

[142] بدأ هذا العهد سنة 1659، بعد أن ثار الإنكشاريين على الباشاوات الذين صاروا موظفين فقط برئاسة الاحتفالات الرسمية وبعقد المعاهدات، حيث تقرر إعطاء السلطة التنفيذية للأغا رئيس الفرقة العسكرية، أما السلطة التشريعية فقد تقرر أن تكون بيد الديوان وبالتالي أصبحت طائفة الرياس التي ينتمي إليها الباشا تحتل مكانة ثانوية في شؤون الحكم.

[143] يعتبر نظام الدايات انتصارا لطائفة الرياس، كما يدل ذلك على اختيار الدايات الأربع الأولين من بين طائفة الرياس، ومن فترة 1671 إلى 1689 كان الدايات ينتخبون من طرف الرياس، ثم استرجع الأوجاق نفوذهم، فأصبح الداي يختار من بين ضباط الإنكشارية، وذلك بسبب الحملات الأوروبية على السواحل الجزائرية خلال عهد الدايات والتي ألحقت أضرارا كبيرة بالأسطول الجزائري وأضعفت مركز الرياس.

الفرع الأول - الإدارة المركزية :

موجودة بالعاصمة الجزائرية يوجد فيها الباي و يساعده الآغا ، وكيل الحرج،خوجة الخيل،الخزناجي ، مجموعة الحكام ، المزوار مع وجود ديوان كبير و ديوان خاص .

الفرع الثاني- الإدارة الإقليمية :

قسمت الجزائر في عهد الأتراك إلى أربعة أقاليم يسمى كل منها " البايلك" يرأسه الباي و يساعده الخليفة ، الباش خزناجي ، شيخ البلد ، خوجة الخيل ، القاضي ، المفتي ، المحتسب ، المزوار [144].

المطلب الثالث / النظام القضائي

لم يكن التنظيم القضائي في عهد الأتراك منظما على الطريقة الحديثة فرغم أن الدولة هي التي كانت تعين القضاة ، فهي لم تقدم لهم مرتبات دورية و إنما كانت تقدم لهم هدايا تـــــــــــشجيعية فقط مما ساعد ع ـــــــــــلى انتشار الرشوة و الفساد أوساطهم [145].

بالإضافة إلى أن القواعد المعمول بها لم تكن مدونة في النصوص القانونية و كانت مستمدة من الشريعة الإسلامية، و كان لليهود قضائهم و النصارى قضائهم.

و عندما تستجد حالات لا يجد لها القاضي حكما فإنه يلجأ إلى مجلس الفتاوى لإصدار فتوى بشأنها ، فقد كان هناك نوعان من القضاء ، قضاء مدني و قضاء جزائي .

---

[144] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 152.
[145] صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص 174.

المبحث الرابع / النظم القانونية الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي

بعد رفض الأمير عبد القادر الاعتراف بمعاهدة الاستسلام[146]التي فرضت على الجزائر بالقوة و بعد مبايعته في 1832 أعلن على تأسيس دولة الجزائر عاصمتها معسكر و نادى للجهاد ضد الاحتلال الفرنسي و تحرير الوطن .

المطلب الأول / التنظيم الإداري

كان مشكلا من الأقاليم و التي كانت عبارة عن 8 مقاطعات إدارية منها معسكر تلمسان و إدارة مركزية تـــــــــضم عدة وزارات مشكلة من رئيس الوزراء أي الأمير عبد القادر ، وزير الخارجية ، وزير الخزانة ، وزير الأوقاف ، وزير الأعشار و الزكاة نائب رئيس الوزراء .

المطلب الثاني / التنظيم القضائي

اعتمد الأمير عبد القادر على الشريعة الإسلامية في أحكامه و جعل دستوره القرآن و قد اهتم بالقضاة جيدا ، فقد حدد اختصاص القضاة و احتفظ الأمير بالقضاء السياسي و الجنايات[147] .

بينما التنظيم القضائي الذي اتبعته فرنسا في الجزائر كان مرآة عاكسة لوحشية الاحتلال و قسوته .

المبحث الخامس / النظم القانونية الجزائرية في العهد الجمهوري

يعتبر العصر الجمهوري الحاضر المعيش و عليه فإن أغلب نظمه مازالت مطبقة و ليست من التاريخ .

---

[146] معاهدة دي بورمن أو معاهدة استسلام الداي حسين 5 يوليو 1830م في تاريخ الجزائر هي معاهدة جرت بين داي الجزائر الداي حسين والماريشال دي بورمن قائد قوات الاحتلال في الجيش الفرنسي تقضي بتسليم مفاتيح مدينة الجزائر إلى فرنسا.

[147] فاضلي ادريس ، المرجع السابق ، ص 368.

المطلب الأول / التطور القانوني في الجزائر

حتى سنة 1962 كان القضاء في الجزائر و فرنسا موحدا ، و كانت الإ جراءات فيها متشابهة إلا فيما يخص قضايا الأحوال الشخصية التي كانت تخضع إلى الشريعة الإسلامية ، فقد صدرت العديد من القوانين و الدساتير[148] .

فالقانون تغير جذريا من حيث المصادر من العرف إلى الشريعة الإسلامية إلى التشريع الوضعي الذي كان يشمل القانون الاستعماري و التشريع الوطني الذي يعتمد في مصادره على التشريع، مبادئ الشريعة الإسلامية، العرف، مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة.

[148] مريم عمارة ، المرجع السابق ، ص 163.

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة :

القرآن الكريم برواية

الكتب :

1) أرزقي العربي أبرياش ، مختصر تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (القديمة – الإسلامية – الجزائرية) ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006
2) دليلة فركوس ، تاريخ النظم ، الجزء الأول ، دار أطلس للنشر ، الجزائر ، 1993
3) صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية و الإسلامية ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2001
4) صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2012
5) صلاح الدين جبار ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – الإسلا مية – الجزائرية) ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2006.
6) صوفي حسن أبو الطالب ، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، 1976
7) عباس العبودي ، تاريخ القانون ، الطبعة الأولى ، مكتبية دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1998
8) عباس العبودي ، شريعة حمو رابي (دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة و الحديثة) ، دار الثقافة ، عمان ، 2010
9) عبد الرحمن الكيالي ، شريعة حمو رابي أقدم الشرائع العالمية ، حلب ، 1958
10) عبد الناصر توفيق العطار ، الوجيز في تاريخ القانون ، مطبعه السعادة ، القاهرة ، 1970
11) عكاشة مجمد عبد العال ،طارق المجذوب ، تاريخ النظم القانونية و الا جتماعية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2004
12) فاضلي ادريس ، المدخل إلى تاريخ النظم ، ديوان المطبوعات

الجامعية ، الجزائر ، 2006

13) مريم عمارة ، المدخل إلى تاريخ القانون (القوانين القديمة – القوانين الإسلامية – القوانين الجزائرية) ، دار بلقيس للنشر ، الجزائر ، 2014

المقالات :

1) حنان منصوري ، طاعة الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي ، مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ،العدد 01 ، 2021

المواقع الالكترونية :

www.ar.wikipedia.org
https://www.civgrds.com
https://sotor.com
http://elaphblogs.com
https://mawdoo3.com
https://islamonline.net

قائمة المحتويات

تمهيد : 2

المبحث الأول ـ مراحل نشأة و تطور النظم القانونية : 4

المطلب الأول - مرحلة القوة و الانتقام الفردي : 4

المطلب الثاني . مرحلة التقاليد الدينية : 4

المطلب الثالث ـ مرحلة التقاليد العرفية : 5

المطلب الرابع ـ مرحلة تدوين القانون : 5

المبحث الثاني – عوامل نشـأة النظم القانونية : 5

المطلب الأول ـ العامل العقائدي : 5

المطلب الثاني ـ العامل الاقتصادي : 6

المبحث الثالث ـ أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية : 7

المطلب الأول - من الناحية الثقافية 7

المطلب الثاني - من الناحية العلمية والعملية : 7

الفصل الأول : النظم القانونية في العصور القديمة 9

المبحث الأول / الحياة الاجتماعية في العصور القديمة : 9

المبحث الثاني / نظامي الأسرة و الزواج 10

و من خلال هذا المبحث سنتناول : 10

المطلب الأول ـ شكل الأسرة : 10

المطلب الثاني ـ الزواج : 10

المطلب الثالث ـ التجريم في المجتمعات القديمة : 12

المبحث الثالث / نظام الحكم 14

المطلب الأول - دور رؤساء الجماعات في استبدال العقوبات : 15

المبحث الرابع / نظام الملكية : 17

الفصل الثاني : النظم القانونية في حضارة بلاد الرافدين 18

أ ـ السوماريون 32 – 24 ق م 19

ب / الأكاديون (24 ق م - 20 ق م) 19

ج / البابليون 20

د / الآشوريون 21

المبحث الأول - النظم السياسية و الاجتماعية و القانونية لحضارة مابين النهرين :

21

المطلب الأول / النظم السياسية : 21

المطلب الثاني / التنظيم الاجتماعي في الحضارة : 22

المطلب الثالث / التنظيم الاقتصادي : 26

المطلب الرابع / المجموعات القانونية في حضارة بلاد الرافدين : 27

من أسباب التدوين 27

التشريعات السابقة على تشريع حمو رابي 28

تشريع حمو رابي 29

الفصل الثالث النظم القانونية في حضارة مصر الفرعونية 33

المبحث الأول / التنظيم السياسي و الإداري 34

المطلب الأول ـ التنظيم السياسي : 34

المطلب الثاني ـ التنظيم الإداري : 34

المبحث الثاني / التنظيم القانوني و القضائي 36

المطلب الأول ـ التنظيم القانوني : 36

المطلب الثاني ـ التنظيم القضائي : 38

المطلب الثالث / التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي 38

المطلب الأول ـ التنظيم الاقتصادي : 39

المطلب الثاني ـ التنظيم الاجتماعي : 39

الفصل الرابع/ النظم القانونية في الحضارة الغربية (الحضارة الآثينية) 42

المبحث الأول / النظم القانونية في الحضارة الأثينية : 42

المطلب الأول / نظام الحكم في أثينا : 42

المبحث الثاني / النظم القانونية التي جاء بها المصلحون و الطغاة: 44

المطلب الأول ـ النظم القانونية في عهد المصلحون الاجتماعيون 44

المطلب الثاني ـ النظم القانونية في عهد الطغيان و الإرهاب 46

المبحث الثالث / النظم الاجتماعية في العهد الأثيني 46

المطلب الأول ـ نظام الأسرة خلال العهد الأثيني 47

المبحث الرابع / النظم الاقتصادية و المالية : 48

المبحث الخامس ـ الحياة الدينية : 48

المبحث السادس ـ النظام الديمقراطي في الحضارة الأثينية : 49

المبحث السابع ـ التنظيم القضائي في أثينا: 49

المطلب الأول / محكمة المحلفين : (المحكمة العامة) 49

المطلب الثاني / محكمة المحلفين : 50

المطلب الثالث / التحكيم : 50

الفصل الرابع / النظم القانونية في الحضارة الغربية (الحضارة الرومانية) 51

المبحث الأول / المجموعات القانونية الرومانية : 52

المطلب الأول - قانون الألواح 12 : 52

المطلب الثاني - قانون الشعوب : 53

المطلب الثالث - القانون اليريتوري أو قانون الحاكم القضائي : 53

المطلب الرابع - قانون تيودور : 54

المطلب الخامس - مجموعات جوستيان : 54

المبحث الثاني / نظام الحكم في روما : 55

المطلب الأول - الحكام : 55

المطلب الثاني - مجلس الشيوخ : 56

المطلب الثالث - مجالس شعبية : 56

المبحث الثالث / النظم الاجتماعية في روما 56

المطلب الأول ـ الزواج : 57

المطلب الثاني ـ أنواع الزواج : 58

المطلب الثالث ـ نظام التبني : 58

المطلب الرابع ـ نظام الإرث : 59

المبحث الرابع / نظام الجرائم و العقوبات في روما : 59

المطلب الأول / جرائم عامة 60

الفصل الخامس النظم القانونية في حضارة اليهود 62

ب / التلموذ : 63

المبحث الأول - بعض الأحكام القانونية عند اليهود : 63

المطلب الأول - نظام الأسرة : 63

الفصل السادس النظم القانونية في الحضارة الإسلامية 67

المبحث الأول / نظام الأسرة 68

المطلب الأول ـ الزواج 68

المطلب الثاني ـ الطلاق : 69

المطلب الثالث ـ الإرث 69

المبحث الثاني / النظم الاجتماعية في الإسلام 70

المبحث الثالث / النظم الاقتصادية 70

المطلب الأول ـ نظام الملكية : 70

المطلب الثاني ـ المعاملات : 70

المبحث الخامس / نظم الجرائم و العقوبات 71

المبحث السادس / مراحل التشريع الإسلامي 72

المرحلة 01..... 72

المرحلة 02 72

المرحلة 03 72

المرحلة 04 72

المرحلة 05..... 72

المرحلة 06..... 73

المطلب الأول / مصادر التشريع : 73

المبحث السابع / النظم السياسية في الإسلام 75

المطلب الأول - حق الأمة في اختيار الحاكم 75

المطلب الثاني - مبدأ الشورى 76

المطلب الثالث - العدل 76

المطلب الرابع - طاعة الحاكم 77

المطلب الخامس - الحرية 78

الفصل السابع / النظم القانونية في الجزائر 79

المبحث الأول / النظم القانونية في العهد البربري 79

المطلب الأول / النظام الاقتصادي 80

المطلب الثاني / النظام الاجتماعي : 80

المطلب الثالث / نظام الحكم : 81

1الحكم الديمقراطي

المباشر.....82

.2حكم

القبيلة.....82

.3لحكم الاجنبي 82

المطلب الرابع / النظام القضائي 82

المبحث الثاني / النظم القانونية الجزائرية بعد الفتح الإسلامي 83

المطلب الأول / مراحل الفتح الإسلامي في الجزائر 83

المبحث الثالث / النظم القانونية الجزائرية في العهد العثماني 84

المطلب الأول / نظام الحكم العثماني في الجزائر 84

المطلب الثاني / النظم الإدارية 86

المطلب الثالث / النظام القضائي 87

المبحث الرابع / النظم القانونية الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي 88

المطلب الأول / التنظيم الإداري 88

المطلب الثاني / التنظيم القضائي 88

المبحث الخامس / النظم القانونية الجزائرية في العهد الجمهوري 89

المطلب الأول / التطور القانوني في الجزائر 89

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة : 90

الفهرس .....

99.